الجمهـــــورية الجزائـــــرية الديمقـــــراطية الشعبيـــــــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قـــسـم العـــــلـــوم التـــجـــاريـــــة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــــوع

الإطار المحاسبي والقانوني لنظام الدفع الالكتروني في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة نفطال – بسكرة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــاسبة

إعداد الطالب:

- بن يحي طارق

الأستاذ المشرف:

قـطـــاف عـقـبـــة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفة	مؤسسة الانتماء
1	أ. شحتاني عبد العالي	أستاذ مساعد –أ –	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د. قطـاف عـقـبـــة	أستاذ محاضر –ب –	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. سعيدي عبد الحليم	أستاذ محاضر –ب–	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شكر و تقدير

يقول الله عز وجل في محكم تنزيله

" لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي أعاننا على انجاز هذا البحث المتواضع راجين منه التوفيق.

بأخلص عبارات الشكر والعرفان أتوجه إلى كل الأشخاص الذين ساعدوني

من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع .

واخص بالذكر الأستاذ المشرف عقبة قطاف الذي لم يدخر أدنى جهد في إرشادي وتوجيهي.

ولا يفوتني شكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إهداء

اهدي عملي المتواضع :

إلي روح والدتي العزيزة وروح والدي العزيز

رحمهما الله واسكنهما فسيح جنانه.

إلي أخواتي وإخوتي.

إلى من شاركني هذا الجهد.

إلى الأستاذ المشرف :

قطاف عقبة

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد

طارق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الواقع المحاسبي والقانوني لتطبيق وسائل الدفع الالكتروني في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فبعد التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الالكتروني وكيف تتم المعالجة المحاسبية لها في المؤسسات، وقد تم تطبيق الدراسة على مؤسسة نفطال –بسكرة– ، حيث تم التعرف على طريقة تسيير وسائل الدفع الالكتروني وكيف تقوم مؤسسة نفطال بمعالجتها محاسبيا بداية من مرحلة شراء المواد لتصنيعها ثم تحويلها للوحدات التابعة لها حتى بيعها الزبائن واستعمالها.

وقد خلصت الدراسة إلى مؤسسة نفطال تستعمل العديد من البرمجيات لتسيير نظام الدفع الالكتروني، وتستعمل أيضا جهاز نهائي الدفع الالكتروني الذي يوضع في محطات الخدمات سواء عن طريق بيعه لها أو تأجيره لها، وتقوم مؤسسة نفطال بإنتاج نوعين من البطاقات وهي بطاقة التسيير والخاصة بتسيير جهاز نهائي الدفع الالكتروني، وبطاقة نفطال كارد الخاصة بالزبائن، وتتم المعالجة المحاسبية تبعا لكل مرحلة من المراحل التي تمر بها البطاقة من لحظة شراء المواد واللوازم لتصنيعها إلى لحظة بيعها واستخدامها من طرف الزبائن.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الالكتروني، بطاقة التسيير، نهائي الدفع الالكتروني، نفطال كارد.

Summary:

This study aims to try to identify the accounting and legal reality of the application of electronic payment methods in Algerian economic institutions, after addressing the concepts related to electronic payment methods and how to be accountable in institutions, the study was applied to The Petroleum Foundation - Biskra- where it was identified the method of conducting electronic payment methods and how The Oilcompany is processing it accountable from the stage of purchasing materials for manufacture and then transferring them to their units until selling them and using them customers .

The study concluded to Naftal, which uses many software to run the electronic payment system, and also uses a final electronic payment device that is placed in service stations either by selling it or renting it to it, and The Petroleum Corporation produces two types of cards, namely the operating card for the operation of a final electronic payment device, and the Official Card for customers, and the accounting processing is carried out according to each stage of the card from the moment the card is purchased and supplies for manufacture to the moment it is sold and used by customers .

Keywords: Electronic payment methods, terminal card, final electronic payment, Naftal Card.

فهرس المحتويات

فـــهـرس المحتـويـــات

المحتوى	الصفحة
البسملة	I
شكر و تقدير	II
الإهداء	III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الأشكال	V I I I
مقدمة	أ
الفصل الأول :الإطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني	
تمهيد	02
المبحث الأول :مفهوم وسائل الدفع وأساليبها التقليدية	03
المطلب الأول : تعريف وسائل الدفع	03
المطلب الثاني : أساليب الدفع التقليدية	03
المبحث الثاني : مفهوم وأنواع بطاقات الدفع الالكتروني ومعالجتها محاسبيا	08
المطلب الأول : تعريف بطاقات الدفع الالكتروني	08
المطلب الثاني : خصائص ومميزات بطاقات الدفع الالكتروني	09
المطلب الثالث :أنواع بطاقات الدفع الالكتروني	12
المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لوسائل الدفع الالكتروني وفق النظام المحاسبي المالي	15
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني : واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني في مؤسسة نفطال –بسكرة	
تمهيد	20
المبحث الأول : التعريف بمؤسسة نفطال	21
المطلب الأول : نشأة مؤسسة نفطال	21
المطلب الثاني : مهام وأهداف مؤسسة نفطال	21
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال	22
المبحث الثاني: واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني في مؤسسة نفطال–بسكرة	34
المطلب الأول: بطاقة نفطال كارد والتطبيقات المستخدمة في تسيير عملية الدفع الالكتروني	34
المطلب الثاني: أصناف بطاقات الدفع الالكتروني في مؤسسة نفطال	36

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لبطاقات التسيير ونهائي الدفع الالكتروني	37
المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لبطاقة نفطال كارد	40
خلاصة الفصل	45
الخاتمة	46
قائمة المراجع	49
الملاحق	53

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للمديرية	24
2	الهيكل التنظيمي لدائرة المالية و المحاسبة	26
3	الهيكل التنظيمي لدائرة التجارة	28
4	الهيكل التنظيمي لدائرة التقنية و النقل	29
5	الهيكل التنظيمي لدائرة الإدارة و الوسائل العامة	31
6	الهيكل التنظيمي لدائرة الإعلام الآلي	32

مـــــقـــدمـــــة

شهد المجال الاقتصادي العديد من التحولات على الصعيد التكنولوجي الذي غير مجرى الاقتصاد من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني، وجعلت هذه التكنولوجية العالم قرية صغيرة ونتج عن هذه التكنولوجية شبكات اتصال يتم عن طريقها تبادل المعلومات بين المتعاملين الاقتصاديين أهمها الانترنت التي تعتبر نقطة تلاقي المنتجين والموزعين و أصحاب الخدمات، وذلك بقصد ربح الوقت وتقليص المسافات حيث يتصل المتعاملون فيما بينهم عن طريق عناوين الكترونية خاصة بهم، حيث تحقق هذه الوسيلة قدر كبير من السرعة و الأمان في التجارة العالمية.

وأصبحت النقود الالكترونية التي تمثل مقابل الوفاء الشيء محل المعاملات التجارية عنصرا جوهريا فيها، ويتبين من التفسير القانوني والاقتصادي لهذا العنصر على أنه نقطة تلاقي الاقتصاد والقانون في مجال المعاملات الاقتصادية.

أولا: الإشكالية

ولقد قامت المؤسسات الاقتصادية باستخدام هذه التكنولوجية في معاملاتها التجارية والبحث عن تطبيقات وبرمجيات الكترونية متنوعة ترتكز على الانترنت لتتمكن من خلالها من القيام بعملها على أكمل وجه، حيث تم استحداث وسائل و أدوات للدفع تمنح التعامل السريع و غير المكلف، وتقوم هذه الوسائل على فكرة واحدة تتمثل في التسوية عن طريق نقل أرقام تدل على قيم مالية من حساب المدين إلى حساب الدائن لشخص آخر.

و من خلال ما تقدم يمكن طرح **إشكالية البحث** والتي نطرحها في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو الواقع المحاسبي والقانوني لنظام الدفع الالكتروني في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر؟**

والإحاطة بإشكالية الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم وسائل الدفع و وما هي أساليبها التقليدية؟؛
- ما هي وسائل الدفع الالكتروني، وما هي أنواعها؟؛
- ماهو واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني في مؤسسة نفطال، وكيف تسيرها وتعالجها محاسبيا؟
- كيف تسير مؤسسة نفطال وسائل الدفع الإلكتروني وكيف تعالجها محاسبيا؟.

ثانيا: الفرضيات

من خلال العرض السابق يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تساعد أنظمة الدفع الالكتروني مؤسسة نفطال على ربح الوقت والجهد في تسيير أعمالها.
- يساعد نظام الدفع الالكتروني مؤسسة نفطال في مراقبة مبيعات المؤسسة بدقة أكثر.

- تعتمد مؤسسة نفطال في معالجتها المحاسبية لمختلف عملياتها على البيانات التي تقدمها أنظمة الدفع الالكتروني.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

- ميول و رغبة الطالب لدراسة هذا الموضوع.
- حداثة الموضوع في الدراسات الاقتصادية.
- الكشف عن أهمية أنظمة الدفع الالكترونية بالنسبة للجمهور في ظل انتشار وسائل الدفع الالكترونية.

رابعا: أهداف الدراسة

- التعريف بتقنية الدفع الالكتروني.
- التعرف على وسائل الدفع الالكترونية لإمكانية مقارنتها بوسائل الدفع التقليدية.
- إثراء ثقافة الدفع الالكتروني.
- إبراز الجوانب الايجابية لتطبيق آلية الدفع الالكتروني.
- شرح المعالجة المحاسبية لتقنية الدفع الالكتروني وفق النظام المحاسبي المالي **SCF** .
- المساهمة في إثراء الجانب العلمي في معرفة كيفية التعامل مع هذه التقنية في المؤسسة الوطنية.

خامسا: أهمية الموضوع

يستمد هذا الموضوع أهميته من الانتشار الواسع لوسائل الدفع الالكترونية في السنوات الأخيرة.

حيث أصبحت البديل الأول للنقود في عمليات الدفع من حيث التسهيلات التي تمنحها لحاملها.

سادسا: منهج الدراسة

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة و التي تعكس إشكالية البحث و من أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه ، فقد تم اختيار المنهج الوصفي، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بتقنية الدفع الالكتروني والاستعانة بالأسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل البيانات المقدمة من طرف مؤسسة نفطال والخاصة بأنظمة الدفع الالكتروني المطبقة من طرف المؤسسة وكيفية تسيير بطاقة الدفع الالكتروني ومعالجتها محاسبيا من طرف المؤسسة.

سابعا: حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: تم اختيار إحدى المؤسسات الجزائرية وهي مؤسسة نفطال وحدة بسكرة – الجزائر كمكان لإجراء الدراسة التطبيقية.

2- الحدود الزمانية: تم اختيار سنة 2019 كحدود زمنية لإجراء الدراسة التطبيقية.

ثامنا: هيكل البحث

لتحقيق الأهداف والإجابة على مختلف الأسئلة فقد تم تقسيم الموضوع إلى فصلين أحدها نظري والآخر تطبيقي، تتقدمها مقدمة وينتهي بخاتمة، حيث:

- الفصل الأول والمعنون بـــ: **الإطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني،** وخصص للدراسة النظرية وتم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع، إضافة إلى مختلف الأساليب التقليدية للدفع، بعد ذلك تم التطرق إلى مفهوم وأنواع بطاقات الدفع الإلكتروني وكيفية معالجتها محاسبيا.

- الفصل الثاني والمعنون بـــ **واقع تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني في مؤسسة نفطال بسكرة،** وخصص للدراسة التطبيقية وذلك بدراسة حالة مؤسسة نفطال بسكرة، وذلك بإعطاء نظرة عن المؤسسة، حيث تطرقنا إلى التعريف بالمؤسسة و مهامها و هيكلها التنظيمي، ثم تطرقنا إلى مختلف البرمجيات المستخدمة في وسائل الدفع الالكتروني وأنواع البطاقات الالكترونية المتوفرة في المؤسسة إضافة إلى كيفية تسييرها ومعالجتها محاسبيا.

الفصل الأول:

الإطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني

تمهيد:

تعتبر وسيلة دفع كل طريقة نستطيع من خلالها وفاء وتسديد أثمان السلع والخدمات التي نحصل عليها وقد تطورت هذه الوسائل عبر الزمن تبعا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، فقد بدأت بنظام المقايضة ثم ظهرت بعد ذلك النقود السلعية مثل المعادن (الذهب، الفضة، الملح..)، وسنحاول في هذا الفصل التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع بصفة عامة، والمفاهيم والأطر القانونية والمحاسبية المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية بصفة خاصة، ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: مفهوم وسائل الدفع و أساليبها التقليدية.

المبحث الثاني: مفهوم وأنواع بطاقات الدفع الالكتروني ومعالجتها محاسبيا.

المبحث الأول : مفهوم وسائل الدفع و أساليبها التقليدية

تنتج وسائل وأنظمة الدفع عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وهي غير مفروضة قانونا، ولقد ساهمت التطورات التكنولوجية السريعة في مختلف البلدان بشكل كبير في تحديد أشكالها و طرق استعمالها، وسنحاول خلال هذا المبحث التعرف على وسائل الدفع وأساليبها التقليدية

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع

عرفت وسائل الدفع بأنها " كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل " (الرسمية، 2003، صفحة 11)، وعرفت أيضا بأنها " تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون ، وتدخل في زمرة وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية و سندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم " . (لطرش، 2005، الصفحات 31-32)

وعليه يمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا فهي أداة دفع مهمتها تسهيل التداول و تمكين إجراء الصفقات بسهولة، و هذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر و بصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل التداول بين فئة التجار ومن جهة أخرى تمثل أدوات للدفع العاجل، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود و الشيكات بدرجة أقل وعليه فإن اختيار وسيلة ما للدفع يجب أن تحظى بالقبول الاجتماعي لها ، ويمكن أن يؤدي رفض المجتمع لها إلى فشلها في أداء دورها كوسيلة دفع وعادة ما تحدد الأنظمة النقدية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع" (لطرش، 2005، الصفحات 31-32)

وعليه يمكن تعريف وسائل الدفع على أنها " كل الوسائل و الأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة، سواء كانت الدعامة المستعملة ورقية كالشيك والسند لأمر وغيرها أو نقدية كالتحويل أو إلكترونية كالبطاقات البنكية ".

المطلب الثاني : أساليب الدفع التقليدية

عرف النشاط الاقتصادي عدة وسائل للدفع، تمكن من إجراء الصفقات بسهولة حظيت بالقبول الاجتماعي لها، فبالإضافة إلى أن النقود وسيلة للدفع الوحيد التامة السيولة، عرف الإنسان عدة وسائل أخرى كالشيك بأنواعه ، السفتجة، السند لأمر، وسند الرهن ....، وكل هذه الوسائل يمكن تداولها واستخدامها في تسوية الصفقات، وفي ما يلي تفصيل لكل هذه الأساليب.

أولا: النقود

1- مفهوم النقود:

تعتبر النقود أداة اقتصادية مهمة فهي المحرك أو المكبح لجميع المبادلات (عمار، 2008، صفحة 11)، وهي وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة والأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع، بل أن كل وسائل الدفع تتحول في النهاية إلى هذه النقود (لطرش، 2005، صفحة 37)، ويمكن تعريفها من حيث وظائفها على أنها شيء يستخدم كوسيط للتبادل و كمقياس أو معيار للقيمة (جليلة، 2011)

وتتميز النقود كوسيلة دفع بثلاث خصائص هي: السيولة ، التماثل وعمومية الوحدة النقدية داخل الحدود الوطنية، وهي ظاهرة اجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يخلقها (فريدة، 2005)

ويعرف بعض الاقتصاديين النقود على أنها سلعة تتميز عن غيرها في تبسيط المبادلات (Bchot –J. 1997, p. 175) , في حين يعتبر آخرون النقود على أنها سلعة خاصة لها وظائف خاصة، وليس لها قيمة ذاتية على الأقل في شكلها المعاصر، ولا منفعة خاصة مقارنة بالسلع الأخرى، مع ذلك لها منفعة غير مباشرة والذي يفسر ذلك بأنها مطلوبة إذ لديها قيمة، كما أن النقود تعتبر في الواقع كمؤشر قبل أن تكون في شكلها المادي إذا يمكن اعتبارها كمرآة للمجتمع.(Diatkine, 1996, p. 14)

كما أن النقود تعرف بأكثر من زاوية عند الاقتصاديين، فمن حيث: (عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين ، 2008، الصفحات 14-15)

- الوظائف التي تؤديها: فهي أداة تستخدم كوسيط للتبادل و مقياس للقيمة.
- خصائصها: في أية أداة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد.
- القانونية: فهي أداة لها القدرة القانونية على إبراء الذمة من الديون.

و بالجمع بين الخصائص والوظائف يستقي الاقتصاديون تعريف عاما وهو أن النقود " هي أية أداة تستخدم عادة كوسيط للتبادل و كمعيار للقيمة ويلقى قبولا عاما من الأفراد.

2- أنواع النقود:

ومن أنواع النقود نجد:

2-**1- النقود القانونية:** وهي النقود الورقية والنقود المعدنية التي تصدر من طرف البنك المركزي بعد حصوله على غطاء الإصدار النقدي من ذهب، عملات أجنبية، سندات الخزينة أو سندات تجارية. (لطرش، 2005، صفحة 39)

2-2- النقود المصرفية: وتتمثل في الودائع التي تحتفظ بها البنوك ويمكن التصرف فيها عن طريق استخدام الشيكات (**Chéques**)، وتمثل نقود الودائع أو ما يسمى بالنقد الكتابي أو الخطي في الوقت الحالي الجزء الأكبر من التداول النقدي، فهي عبارة عن حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب الموجودة لدى البنوك و تنتقل ملكيتها من شخص لآخر بواسطة الشيكات أو الحوالات، لذلك فإن الشيك ببساطة هو ليس نقودا إنما أمر كتابي لتحويل النقود، والوديعة الموجودة بالبنك هي وحدها النقود، (ص16-17، 2003) والقاعدة التي يطبقها البنك التجاري في إنشاء نقود الودائع على أصل معين هي النقود القانونية. (زواش:، 2011، صفحة 8)

ثانيا: الشيك

1- تعريف الشيك:

يعتبر الشيك من بين وسائل الدفع الكتابية الأكثر انتشارا إلى جانب النقود، حيث أنه يقوم مقام النقود في التعامل، (:، الشيك "الكامل في الإجتهاد اللبناني، 1999، صفحة 7) فهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمر بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه، وقد يكون المستفيد شخصا معروفا ومكتوب اسمه على الشيك، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررا لحامله. (جليلة، 2011، صفحة 64)

ويعرف الشيك بـــأنه " عبارة عن محرر بموجبه يطلب الساحب من المسحوب عليه(البنك عادة) أن يدفع مبلغا للساحب نفسه أو لطرف ثالث هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بطلب كهذا، (القزويني، 1992، صفحة 258) وإعطاء الشيك يكون بتسليمه يدا بيد، (: م.، 1999، صفحة 258) فهو ليس أكثر من أداة لتسهيل التداول وتسوية المعاملات دون تحويل للأموال و هو أساس نقود الودائع.

2- أنواع الشيكات:

لا يقتصر المجال في التعامل بنوع واحد من الشيك، بل يعرف هذا المجال عدة أنواع من الشيكات هي:

2-1- الشيك المسطر أو المخطط (Chèques barré) : يتميز الشيك المسطر عن الشيك العادي بتضمنه خطين متوازيين على صدر الشيك مما يوجب على البنك الامتناع عن الوفاء بقيمة أو مبلغ الشيك إلا إلى بنك أو إلى عميل بنك، لذلك فإنه يتعين على حامل الشيك المسطر تظهير الشيك إلى بنك ليتولى استيفاء المبلغ لحساب هذا العميل، والتسطير قد يكون عاما أو خاصا، يكون التسطير عاما إذا ترك الفراغ بين الخطين على بياض دون كتابة أية كلمة، أو إذا كتب لفظ بنك من غير تعيين إسم بنك بالذات، و متى كان التسطير عاما جاز تقديم الشيك لأي بنك لاستيفاء المبلغ، و يكون التسطير خاصا متى ذكر إسم بنك معين بين الخطين وعندئذ يمتنع على البنك المسحوب عليه دفع مبلغ الشيك إلا إلى البنك المعين إسمه بين الخطين، (: س.، 2007) والحكمة من وضع الخطين المتوازيين على صدر الشيك هي اتقاء خطر تزوير الشيك أو ضياعه وسرقته.

وقد بدأ استعمال هذا الشيك لأول مرة في إنجلترا، و لم يكن الهدف من تسطير الشيك في بداية الأمر درء المخاطر التي يتعرض لها حق الحامل من سرقة أو ضياع أو تزوير، بل الرغبة بوفاء قيم الشيكات في التعامل. (كريم، 1997، صفحة 354)

2-2- الشيك السياحي: هو شيك يمكن استخدامه في المعاملات، وتتولى البنوك شركات السياحة ووكالات السفر إصداره بهدف حماية النقود التي يحملها المسافرون، و يقوم حاملها بالتوقيع على الشيكات السياحية عند الشراء و عند الصرف. (عزمي، 2009، صفحة 406)

2-3- الشيك المعتمد: هو الشيك الذي يطلب من البنك المسحوب عليها اعتماده أو تصديقه بناء على طلب الساحب أو الحامل ويحصل هذا الاعتماد بتوقيع المسحوب على صدر الشيك، و يعد اعتماد الشيك قرينة على أن المسحوب عليه لديه مقابل الوفاء الكافي لسداد قيمة الشيك المعتمد، لذا يلتزم المسحوب عليه بتجميد هذا المقابل لصالح الحامل، وبهذه الطريقة يطمئن الحامل إلى وجود الرصيد الذي يكون الضمانة الأولى لوفاء قيمة الشيك. (كريم، 1997، صفحة 359)

2-4- الشيك المقيد في الحساب: لما كان الشيك أداة وفاء فورية فإن الحامل يستطيع أن يحصل على قيمته نقدا بمجرد تقديمه إلى البنك المسحوب عليه، غير أن القانون أجاز للساحب وكذلك للحامل أن يمنع البنك من الوفاء بقيمة الشيك نقدا، وذلك بكتابة عبارة " للقيد في الحساب" أو ما يفيد هذا المعنى على ظهر الشيك، أو أية عبارة أخرى مماثلة، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يجري تسديد الشيك من قبل

المسحوب عليه إلا بطريق القيد في السجلات "اعتماد في الحساب أن تقل أو مقاصة" و القيد في السجلات يقوم مقام الوفاء. (كريم، 1997، صفحة 363)

ثالثا: السفتجة أو الكمبيالة

تعرف السفتجة بأنها" ورقة تجارية تتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى الساحب (الدائن) إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه (المدين) بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معينا في ميعاد معين (: ، 2004، صفحة 36)"، ويتبين من هذا التعريف على أن السفتجة تسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت، وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره، وهذه النقطة بالذات يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع، و يمكن لحامل السفتجة أن يحتفظ بها إلى غاية تاريخ الإستحقاق ويقوم بخصمها لدى البنك إذا إحتاج إلى السيولة. (لطرش، 2005، الصفحات 33-34)

رابعا: السند لأمر

يعرف السند لأمر بأنه " ورقة تجارية تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لأمر شخص آخر هو المستفيد بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين" (البارودي، 2001، صفحة 15)، ويكون فيه طرفان فقط: المحرر والمستفيد، (الكريم، 2003، صفحة 25) وعلى أساس هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقة حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه.

المبحث الثاني : مفهوم وأنواع بطاقات الدفع الالكتروني ومعالجتها محاسبيا

تعتبر بطاقة الدفع الالكتروني وسيلة للوفاء بديلة للنقود والأوراق المالية لتسديد ثمن المشتريات من السلع والخدمات

المطلب الأول : تعريف بطاقات الدفع الالكتروني

بطاقة الدفع الالكتروني هي البطاقة التي يمكن استخدامها من قبل الأشخاص لإتمام عملية الشراء أو دفع أي التزامات أخرى بشرط أن تكون مقبولة لدى المحل التجاري أما تعريفها الشكلي و المصرفي والقانوني فنعرضه فيما يلي:

أولا: التعريف الشكلي

بطاقة الدفع الالكتروني أو بطاقة الائتمان هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية مصنوعة من مادة كلوريد الفينيل المعتمد غير المرن BVS مستطيلة الشكل أبعادها المعيارية الطول 8.572 سم والعرض 5.403 سم ويبلغ سمكها حوالي مابين 0.76 ملم و0.80 ملم ومطبوع على وجهها بشكل بارز رقمها واسم حاملها وتاريخ صلاحيتها واسم وشعار المنظمة الراعية للبطاقة والبنك المصدر لها من الأمام، بالإضافة إلى شريط معلومات إلكترومغناطيسي أسود اللون مزود بداخله يتضمن كافة المعلومات الخاصة عن صاحب البطاقة من الخلف.

ثانيا: التعريف المصرفي

عرفت بطاقة الدفع الإلكتروني مصرفيا بأنها " أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الإفراد والتجار والبنوك، كبديل للنقود لدفع قيمة السلع أو الخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه للتاجر على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن مشترياته أو نتيجة حصوله على الخدمة، على إن يقوم التاجر بتحصيل قيمته من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة للدفع، ويطلق على عملية التسوية بين البنوك والإطراف فيها اسم "نظام الدفع الالكتروني" والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة لهذه البطاقات " (العجمي، 2013)

ثالثا: التعريف القانوني

عرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع و بطاقة السحب النقدي في المادة 543 مكرر23 من القانون رقم05-02 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري التي نصت على أنه: (المادة 6 ، 2018)

– تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال.

– كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة الكترونية.

وقد أطلق الفقهاء وأساتذة القانون تعريفات متعددة على بطاقات الدفع الالكتروني نذكر بعضها فيما يلي:

– من الناحية القانونية عرفت بطاقة الدفع الالكتروني بأنها "عبارة عن قطعة بلاستيك تصدر من إحدى المؤسسات الائتمانية أو البنوك أو تمويل، وتمول بمبالغ مالية من حسابه وفاء لما يحصل عليه من سلع أو خدمات لدى الجهة المشتركة في نظام التعامل بها وفق قواعد و تعاقدات منظمة لذلك بين أطرافها. (بخيت، 2001 ، صفحة 7)

– تشكل بطاقة دفع كل بطاقة تصدر من قبل مؤسسة قرض أو مؤسسة أو مصلحة تسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال" (امينة، 2004، صفحة 22)

– هي عقد بمقتضاه يتعهد مصدر البطاقة بفتح اعتماد بمبلغ معين لمصلحة شخص آخر هو حامل البطاقة الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بمشترياته لدى المحلات التجارية التي ترتبط مع مصدر البطاقة بعقد تتعهد فيه بقبولها الوفاء بمشتريات حاملي البطاقة الصادرة عن الطرف الأول على إن تتم التسوية النهائية بعد كل مدة محددة (ياسين، 2004، صفحة 5)

– هو عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي استخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات (عمار، 2009، صفحة 29)

– هي صك اسمي يخول من اصدر لمصلحته الحق في الحصول على ما يلزمه من السلع أو الخدمات من مؤسسات يعينها ويحددها مصدر الصك الذي يلتزم بالوفاء على أن يكون له الحق في استرداد ما دفعه من مالك الصك وذلك وفقا للشروط المتفق عليها في العقد. (امين، 2007، صفحة 9)

المطلب الثاني : خصائص ومميزات بطاقات الدفع الالكتروني

من خلال ما تطرقنا إليه من التعريفات السابقة نستطيع أن نستخلص خصائص ومميزات بطاقة الدفع الالكتروني التالية:

أولا : خصائص بطاقات الدفع الالكتروني

1- بطاقة الدفع الالكتروني تقوم على علاقة ثلاثية الأطراف:

تقوم بطاقات الدفع الالكترونية على علاقة ثلاثية وهي:

1-1- علاقة المصدر بالحامل:

إن التنظيم القانوني للعلاقات التي تنشأ نتيجة إصدار البطاقات البلاستيكية تخضع في العلاقة بين البنك المصدر لها وبين عميله إلى العقد المبرم بينهما، وهذا العقد يحدد بدقة طرق استخدام البطاقة ومدتها والحد الأقصى من المبالغ المباح استخدام البطاقة لها و شروط السداد والفائدة التي يحصل عليها البنك و عمولته والتعويض إن كان له مقتضى ويضع المشرع الفرنسي حدا أقصى التعويض هي 8 %، و غالبا ما يرتبط العقد بين البنك وعميله بفتح حساب للعميل يصب فيه جميع تعاملات الأخير في شأن وخصوص البطاقة المسلمة إليه. (محمود،، 1979، صفحة 30)

1-2- علاقة المصدر بالتاجر:

ينظم العلاقة بين البنك مصدر البطاقة والتاجر الذي يعلن على قبول التعامل بهذه البطاقة وفاء لمبيعاته، ويبرم بينما عقد و يطلق على هذا العقد عقد مورد **"CONTRAT FOURNISSEURS"**، و يتم التعاقد مع التاجر بناء على طلب يتقدم البنك مصدر البطاقة على المنظمة الأصلية صاحبة هذه البطاقة للتصريح له بالتعامل مع التجار لتحصيل فواتير مبيعاتهم **SALES VOUCHER** التي تتم باستخدام البطاقة، سواء كانت البطاقات التي أصدرها لعملائها أو البطاقات المصدرة بمعرفة البنوك الأخرى أي تكون مهمة البنك القيام بعملية المتلقي وهذه العملية مختلفة تماما عن عملية إصدار البطاقات السابق ذكرها، وبعد الحصول على موافقة المنظمة للتعامل في هذا النشاط يقوم البنك بإبرام عقود مع التجار لقيامه بتحصيل الفواتير لحسابهم، ويمكن للبنك التعامل على هذه الفواتير **SALES VOUCHER** بعدة طرق مثل: (رضوان، 2009، صفحة 158)

- يقتصر دوره على مجرد تحصيل الفواتير لحساب التجار، مثل تحصيل الكمبيالات.
- أن يقوم البنك بالسماح للتاجر بالسحب على حساب مدين بضمان هذه الفواتير بنسبة متفق عليها مثل 80% أو 90% من قيمتها، مقابل حصول البنك على فوائد الأرصدة المدينة مثل كمبيالات التأمين.
- أن يقوم البنك بشراء هذه الفواتير من التجار ويدفع كامل قيمتها لحساب التاجر مقابل عمولة متفق عليها مثل تعامله مع الكمبيالة المخصومة.

وجدير بالإشارة أن الفواتير المشار إليها تختلف عن الكمبيالات لأنها مستحقة فعلا ولا تستحق بعد مدة كما هو الحال في الكمبيالات، ويلتزم التاجر الذي أعلن قبوله الوفاء بمستحقاته بطريق البطاقة قبولها من العملاء المترددين عليه دون أن يشترط الوفاء الفوري نقدا وإلا تعرض لجزاء فسخ عقده مع البنك مصدر البطاقة. ،لأنه أخل بعقد تعاقده والتزاماته مع حامل البطاقة.

1-3- علاقة الحامل بالتاجر:

ينظم العلاقة بين التاجر المورد للبضائع أو مقدم الخدمات للعميل، العقد المبرم بين كل منهما والبنك مصدر البطاقة بالإضافة إلى العلاقة العقدية الجديدة بينهما وهي عقد الشراء التزام المورد بتقديم الخدمة، و بناء على ذلك يلزم بالتعامل مع حامل البطاقة طالما كان ذلك في حدود القيود القانونية الناشئة عن العلاقات السابقة بين كل منهما والبنك مصدر البطاقة، ولا ينقضي التزام العميل قبل التاجر لمجرد توقيعه على الفاتورة المقدمة من التاجر أو التوقيع الإلكتروني بالرقم السري على الآلة بل الوفاء الفعلي من البنك المصدر للبطاقة و إلا كان للتاجر حق الرجوع مباشرة على العميل المشتري على أساس العلاقة التعاقدية بينهما، كما لا ينقضي التزام العميل نهائيا قبل البنك مصدر البطاقة إلا بسداده كما سبق القول، وإذا فسخ العقد بين التاجر وحامل البطاقة، على التاجر رد الثمن عن طريق البنك مصدر البطاقة الذي يعيد بدوره المبلغ إلى العميل أو يقيده بحساباته لديه. (رضوان، 2009، صفحة 158)

2- بطاقة الدفع الالكتروني بطاقة ائتمان ووفاء:

تعتبر بطاقة الدفع الالكتروني أداة وفاء وائتمان في نفس الوقت فهي أداة وفاء لأن حاملها يستطيع الوفاء بالتزاماته اتجاه التاجر أو صاحب الخدمة من خلال تقديمها دون الحاجة لحمل النقود فهي وسيلة فعالة للسداد عن غيرها من وسائل الدفع الأخرى، كما أنها من ناحية أخرى أداة ائتمان حيث يقدم مصدرها (البنك أو المؤسسة المالية) عادة تسهيلات وأجال للوفاء بقيمة سحوباتهم، وحتى في حالة وجود حساب جاري للحامل لدى البنك، فان وفاء البنك للتاجر لا يتم فور الشراء عادة بل لحين وصول المستندات المثبتة لشراء العميل، أو أن الخصم عادة لا يتم إلا لآخر المدة المحددة قد تكون شهرا أو إلى أن تحل هذه المدة أو يكتمل إرسال المستندات والتحقق منها (هشام، 2016، صفحة 15)

3- انخفاض تكاليف التعامل بالبطاقة:

رأت البنوك في الوفاء الالكتروني بواسطة البطاقة وسيلة لخفض نفقاتها العامة بصفة عامة

ونفقات معالجة الشيكات بصفة خاصة، ويأتي خفض هذه النفقات بداية من الاقتصاد في استخدام الورق بما يؤدي إلى الاقتصاد في اليد العاملة، وهو إجراء التعامل بالبطاقة، ويسند الجزء الآخر إلى الآلات التي تقوم بمعالجة العمليات المنفذة بالبطاقة وإدخال البيانات إلى الحاسب بطريقة الكترونية، وينتج خفض النفقات أيضا من إعادة توزيع هذه النفقات عن طريق مطالبة التجار بدفع العمولة، وحاملي البطاقة بدفع الاشتراك السنوي، مما يؤدي في النهاية إلي خفض تكاليف تشغيل الحسابات المصرفية. (الجهني، 2010، الصفحات 40-41)

ثانيا : مميزات بطاقات الدفع الالكتروني

يمكن ذكر أهم مميزات بطاقات الدفع الالكتروني في النقاط التالية:

- قبول البطاقة كأداة وفاء وتداولها في دول العالم بدلا من مخاطر حمل النقود.
- البطاقة وسيلة سهلة ومرنة لسداد تكاليف السفر والسياحة وإتمام الصفقات الصغيرة أثناء السفر.
- توفر البطاقة لحاملها عنصر الأمان لعدم استخدام غيره لها، وفي حالة الضياع أو السرقة يمكن ابلاغ الجهة المصدرة لها لايقاف التعامل بها فورا.
- تدر ايرادات غير تقليدية للبنوك ممثلة في رسوم الاشتراك والعمولات من الاستحدام.
- يضمن التاجر جميع حقوقه عند اتمام العملية وهذا بالتالي سيؤدي إلى إرتفاع نسبة المبيعات لديه.
- كما تنقص من تكاليف إصدار النقود الجديدة وتخفض من حجم النقد المصدر.

المطلب الثالث :أنواع بطاقات الدفع الالكتروني

من الممكن أن تؤدي البطاقات وظائف عديدة فتمكن حاملها من سحب النقود من الموزعات الآلية أو الدفع للتجار بثمن السلع والخدمات التي حصل عليها وقد تمنحه ائتمان من مصدرها وأخيرا قد تقوم بوظيفة ضمان الشيكات. (حجازي، 2002، صفحة 112)

والأصل في البطاقات (حاليا) هو تجميع كل الوظائف في بطاقة واحدة والاستثناء هو أداء البطاقة لوظيفة واحدة، وهذا هو التقسيم الرئيسي للبطاقات، وهو التقسيم الذي اعتمده المشرع الفرنسي عند تعريفه لبطاقات الوفاء و بطاقات السحب النقدي.

أولا- بطاقات سحب النقود

تخول هذه البطاقات لحاملها إمكانية سحب مبالغ نقدية من حسابه 24/24 ساعة و بحد أقصى متفق عليه بين مصدر البطاقة و حاملها، وقد عرفها المشرع الفرنسي (هو نفس تعريف المشرع

الجزائري) وفقا للتعديل الصادر سنة 1991 بأنها" كل بطاقة تصدر من إحدى مؤسسات الائتمان أو إحدى الجهات المنصوص في القانون المتعلق بشأن نشاط و رقابة مؤسسات الائتمان وتخول لحاملها فقط سحب النقود".

ثانيا: بطاقات تستخدم لسحب النقود والشراء من التجار(بطاقة الدفع)

عرفها المشرع الفرنسي (شكري، 1999، صفحة 21) (كذلك الجزائري)في نفس القانون1991: بأنها تعد بطاقة دفع كل بطاقة تصدر من إحدى مؤسسات الائتمان أو إحدى الجهات المنصوص عليها في قانون نشاط ورقابة مؤسسات الائتمان وتسمح لحاملها بسحب أو تحويل نقود من حسابه.

ما يلاحظ من هذا التعريف أنه تجاهل عنصر هام قد يربط ببعض البطاقات و هو تحويل حامل البطاقة مهلة للوفاء بالمديونية الناشئة عن استخدامه للبطاقة، لذا تتعدد صور هذه البطاقات وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين مصدر البطاقة وحاملها فقد تكون بطاقة خصم فوري أو شهري (خصم مؤجل) وقد تكون بطاقات ائتمان تمنح لحاملها أجلا للوفاء بمسحوباته أو مشترياته وسوف نستعرض هذه الصور على التوالي:

1- بطاقة الخصم الفوري(carte de débit): (عيد، 2007 ، صفحة 54)

هي بطاقة تخول حاملها بالإضافة إلى الحصول على النقود من الموزعات الآلية، وتخول كذلك سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبل البطاقة كأداة دفع بموجب الاتفاق من الجهة المصدرة لها وذلك بتحويل ثمن البضائع والخدمات من حساب العميل إلى حساب التاجر، فهذه البطاقة أداة دفع في جوهرها تستخدم بدلا من الشيك للوفاء بقيمة السلع والخدمات في مقر التاجر الذي يتفق مع مصدر البطاقة على قبول الوفاء بموجبها.

وتتميز هذه البطاقة بأنه يتم خصم قيمة مشتريات حامل البطاقة أو مسحوباته النقدية من وحدات الموزعات الآلية للبنوك التي تعمل بنظام الاتصال المباشر(**online**)، فيتم الخصم مباشرة من حسابه الجاري وقت تنفيذ العملية، أما إذا كانت تلك الأجهزة تعمل بنظام الاتصال غير المباشر(**offline**) فإنه يتم الخصم فور ورود الإشعار أو الفاتورة للبنك، إذن الأمر هنا يتعلق بإمكانية توفر لدى التجار أجهزة التحويل الإلكتروني في نقاط البيع وهو نظام للوفاء يمكن حامل البطاقة بتحويل مباشر وحالي للنقود إلكترونيا من حساب صاحب البطاقة لحساب التاجر.

2- بطاقة الخصم الشهري/بطاقة الحساب (carte de paiement fin mois):

هي بطاقة تخول حاملها بالإضافة إلى إمكانية الحصول على النقود من الموزعات الآلية، سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبل البطاقة كأداة دفع بموجب اتفاق مع الجهة مصدرة البطاقة على أن يلتزم حامل البطاقة بسداد المديونية الناشئة عن استخدام البطاقة شهريا، وتتميز هذه البطاقات بأنه يجب على حامل البطاقة تسديد المديونية الناشئة عن استخدامه للبطاقة فور استلامه لكشف الحساب الشهري، فالتسوية للمديونية الناشئة عن استخدام البطاقة تتم شهريا، من أهم أمثلة هذه البطاقات بطاقة أمريكان إكسبريس(**American express**).

3- بطاقات الائتمان (Cartes de crédit): (الحمود، 1999، صفحة 20)

يعتبر مصطلح بطاقة ائتمان "هو الاسم الشائع للتعبير عن أنواع بطاقة الدفع"، ويذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى إطلاق تعبير بطاقة ائتمان على كل أنواع بطاقات الدفع ، لأنه إذا كانت الوظيفة الأولى للبطاقة هي الوفاء للتجار فإنها تصطحب دائما منح تسهيل لحامل البطاقة نظرا لأن البطاقات جميعا من الناحية التكنولوجية (غلاف التي تعمل بنظام الخصم المباشر) تتطلب للخصم من حساب حامل البطاقة بعض الأيام.

لكن إذا كان هذا الرأي لا يخلو من الصحة من الناحية العملية إلى أنه من الصعوبة تعميم إطلاق تعبير بطاقة ائتمان على كافة أنواع البطاقات نظرا لمخالفة ذلك لمفهوم الائتمان، فضلا عن مخافته للعقود المبرمة بين مصدري البطاقات وحامليها فهذه البطاقة تحول لحامليها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني – من مصدر البطاقة – يمكنه بالإضافة إلى الحصول على النقود من الموزعات الآلية الحصول على السلع والخدمات من التجار على أن يلتزم حامل البطاقة عند استلامه كشف حسابه بسداد نسبة ضئيلة متفق عليها من رصيد المديونية على أن يقوم بسداد مبلغ التسهيل والفائدة المتفق عليهما في التاريخ المتفق عليه.

فهذا النوع من البطاقات يعتبر أداة ائتمان حقيقية فضلا عن كونه أداة دفع، ويتضمن العقد المبرم بين مصدر البطاقة وحاملها شروط استخدام البطاقة ببيان الحد الأقصى المسموح باستخدامه شهريا بالنسبة المئوية المطلوب سدادها والرصيد المتبقي وكيفية سداده(مدة التسهيل) والعمولات والفوائد التي يحصل عليها المصدر مقابل تقديم تسهيل لحامل البطاقة.

ثالثا: بطاقات ضمان الشيكات

يمكن تعريف هذه البطاقة بأنها بطاقة تصدرها البنوك والمؤسسات المالية الكبرى تضمن بموجبها للمستفيد سداد الشيك المسحوب من حامل البطاقة في حدود مبلغ معين وفقا لشروط محددة، من هذا التعريف يتضح لنا أن هذه البطاقات لا تعتبر أداة دفع لأنها تستخدم مرتبطة بالشيكات فيجب إظهار البطاقة والشيك معا عند الوفاء بموجبها أو عند الحصول على النقود من البنك. (عطية، 1999، صفحة 64)

رابعا: البطاقات الذكية "(Smart card)

وهي البطاقات التي تتضمن معالجا للبيانات ووسيلة ذاكرة لتخزين المعلومات، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تتشابه من حيث الشكل والحجم مع بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم، وتتمثل هذه البطاقات في رقاقة الكترونية يخزن عليها جميع بيانات حاملها كالمبلغ المنصرف وتاريخه (الشافي، 2006، صفحة 236)

وتمكن هذه البطاقات حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري، وهي منتشرة في التعامل داخل المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنها تعد أهم اختراع تكنولوجي صنعه الإنسان في العصر الراهن، حيث أنها من أهم مجالات استخدامها في العالم تحويل البطاقة إلى حافظة الكترونية تملا وتفرغ من النقود، كما يجوز استخدامها كبطاقة هوية أو صحية أو بطاقة تنقل في وسائل المواصلات العامة. (الجنبهي، 2005، صفحة 52)

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لوسائل الدفع الالكتروني وفق النظام المحاسبي المالي

أدى الانتشار والاستعمال الواسع لوسائل الدفع الالكترونية واستعمالها من طرف المؤسسات الاقتصادية والمالية الخاضعة لنظام مسك الدفاتر المحاسبية، وبما أن هذه الوسيلة تعتمد على أجهزة ومواد خاصة حتى تؤدي وظيفتها، وبالتالي وجب تسجيلها محاسبيا في دفاتر المؤسسة من لحظة شراء المواد الأولية لإنتاجها، حتى استعمالها في المعاملات المالية، ونوضح في ما يلي بعض المراحل والمعالجة المحاسبية لها، غير أن هذه المراحل تختلف من مؤسسة لأخرى فالمؤسسة البنكية أو المالية تختلف عن المؤسسات الأخرى.

أولا: مرحلة إنتاج بطاقات الدفع الالكتروني

من التعريف الشكلي للبطاقة فهي مصنوعة من مادة بلاستيكية ولها أبعاد معينة إذا لإنتاج هذه البطاقة يستلزم توفير مواد ولوازم ويد عاملة وآلات وبرامج حاسوبية معدة خصيصا لإنتاج هذا النوع من البطاقات.

1- شراء المواد واللوازم لإنتاج بطاقات الدفع الالكتروني:

ومن أجل إنتاج البطاقات وجب أولا شراء المواد واللوازم اللازمة لإنتاجها ثم تخزن هذه المواد في المخازن، وتسجل محاسبيا كما يلي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	التاريخ	مدين	دائن
382X 4456		من حـــ/ مشتريات تموينات أخرى(بطاقات دفع الكتروني) حـــ/ الرسم على رقم الأعمال المستحق الى حـــ/البنك أو حـــ/الصندوق أو حـــ/موردو المخزونات والخدمات أو فاتورة شراء رقم..... التاريخ	xxx xxx	 xxx xxx xxx
32X	381X	من حـــ/ تموينات أخرى (بطاقات دفع الكتروني) إلى حـــ/ مشتريات تموينات أخرى(بطاقات دفع الكتروني) وصل دخول رقم.....	Xxx	xxx

2- خروج المواد واللوازم من المخازن إلى للورشة لإنتاج بطاقات الدفع الالكتروني:

ترسل المواد واللوازم إلى ورشات التصنيع من أجل إنتاج بطاقات الدفع الالكترونية، حيث بعد المعالجة تصبح لدينا بطاقات دفع إلكتروني ويكون التسجيل المحاسبي لعملية خروج المواد واللوازم إلى ورشة التصنيع وإنتاج هذه البطاقات ودخولها إلى المخازن كما يلي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	التاريخ	مدين	دائن
602X	32X	من حـــ/ تموينات أخرى مستهلكة (بطاقات دفع الكتروني)	xxx	
		الى حـــ/ تموينات أخرى (بطاقات دفع الكتروني)		xxx
		وصل خروج رقم.....		
		التاريخ		
355X	724X	من حـــ/ منتجات تامة الصنع (بطاقات دفع الكتروني)	Xxx	
		إلى حـــ/ تغير المخزونات من المنتجات(بطاقات دفع الكتروني)		xxx
		وصل دخول رقم.....		

ثانيا: مرحلة بيع وتسليم البطاقة للزبون

بعد الانتهاء من إنتاج البطاقة تأتي مرحلة بيعيها وتسليمها للزبون، حيث يدون فيها معلوماته الخاصة، وتكون البطاقة مشفرة برقم سري لأنها شخصية وتستعمل من طرف شخص واحد فقط، وفيما يلي التسجيل المحاسبي لمرحلة بيع وتسليم الفاتورة للزبون.

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	التاريخ	مدين	دائن
411X	701X 4457	من حـــ/ الزبائن (بطاقات دفع الكتروني)	xxx	
		الى حـــ/ تموينات أخرى (بطاقات دفع الكتروني)		xxx
		حـــ/ الرسم على رقم الأعمال المحصل		
		فاتورة بيع رقم.....		
		التاريخ		
724X	355X	من حـــ/ تغير المخزونات من المنتجات(بطاقات دفع الكتروني)	xxx	
		إلى حـــ/ منتجات تامة الصنع (بطاقات دفع الكتروني)		xxx
		وصل خروج رقم.....		
		التاريخ		
512 53	411	من حـــ/ البنك أو	xxx	
		حـــ/ الصندوق	xxx	
		إلى حـــ/ الزبائن منتجات تامة الصنع (بطاقات دفع الكتروني)		xxx
		تحصيل قيمة الفاتورة من الزبون		

بعد تسليم البطاقة للزبون يقوم بمختلفة العمليات المتاحة له بالبطاقة حسب نوع بطاقة الدفع الخاصة به.

خلاصة الفصل:

أدى التطور التكنولوجي والاقتصادي إلى ظهور أنظمة دفع حديثة اعتمدتها الكثير من المنظمات والمؤسسات، وكذلك الأفراد لما توفره من مزايا من أمن وتوفير الجهد والوقت، حيث تناولنا في هذا الفصل التعريف بوسائل الدفع التقليدية وأنواعها ثم تطرقنا إلى وسائل الدفع الحديثة والمتمثلة في وسائل الدفع الالكتروني موضوع الدراسة فعرفناها من الناحية الشكلية والمصرفية والقانونية،أنواعها وخصائصها، والجهات المصدرة لها.

الفصل الثاني:

واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني

في مؤسسة نفطال–بسكرة–

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الالكتروني وكيفية تسجيلها محاسبيا في المؤسسات بصفة عامة، سنحاول في هذا الفصل التعرف على واقع تطبيقها عمليا وذلك باختيارها لمؤسسة نفطال وحدة بسكرة، حيث بدأت مؤسسة نفطال في تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني بصفة فعلية سنة 2018، وسنحاول في هذا الفصل تقديم بطاقة فنية لمؤسسة نفطال، ثم نتعرف على أنظمة الدفع الإلكتروني والبرمجيات المستخدمة في ذلك، بعد ذلك سنتطرق إلى المعالجة المحاسبية الخاصة بوسائل الدفع الإلكتروني بمؤسسة نفطال، ومن أجل تحقيق تم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تقديم بمؤسسة نفطال

المبحث الثاني:المعالجة المحاسبية لوسائل الدفع الالكتروني في مؤسسة نفطال–بسكرة–

المبحث الأول :تقديم بمؤسسة نفطال

يعتبر قطاع المحروقات بالجزائر القلب النابض للاقتصاد الوطني باعتبار 98% من مداخيلها تأتي من صادراتها البترولية، كما تعد المؤسسات الوطنية العاملة في هذا القطاع محركا أساسيا للاقتصاد الوطني، ومن بين المؤسسات الوطنية الرائدة في قطاع المحروقات نجد مؤسسة نفطال والتي تختص بتسويق وتوزيع المواد البترولية، غير أن هذه المؤسسة عرفت من الناحية التاريخية تحولات عديدة إلى أن أصبحت على الشكل الذي هي عليها الآن ولتوضيح ذلك نقدم نبذة تاريخية عنها.**((Naftal News, 2016, P.P 7-17)**

المطلب الأول: نشأة مؤسسة نفطال

بموجب المرسوم رقم 491 المؤرخ في 31-12-1963 تأسست مؤسسة سوناطراك التي تهتم بإنتاج وتسويق المواد البترولية، وكانت مهمتها في بداية الأمر تتمثل في نقل وتسويق المنتجات البترولية والغازية المستخرجة من باطن الأرض وقد اتسعت مهام سوناطراك إلى مجال البحث والتحويل، حيث تم إنشاء عدة أقسام تتولى مختلف المهام الموكلة إليها وهي : قسم البحث والتنقيب، قسم الإنتاج والتصفية، قسم التسويق وقسم النقل وكان الهدف الرئيسي للشركة هو السيطرة على التكنولوجيا المتصلة بهذه الأقسام والتحكم في استغلال الثروات الوطنية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لاسيما وأن قطاع المحروقات يعتبر الممول الرئيسي والاستراتيجي بالنسبة للسياسة الاقتصادية والوطنية.

ومع مرور الزمن طرحت فكرة ضخامة المؤسسة ومن ثم تم تقسيمها، وقد كانت الغاية من التقسيم تمثل في إتاحة الحرية وضمان رأس المال الخاص بكل فرع وتحديد أنشطة مع سوناطراك في مجال البيع و الشراء وفي مجال تكرير وتوزيع المنتجات البترولية والغازية.

وفي إطار إعادة هيكلة سوناطراك انبثقت المؤسسة الوطنية نفطال بموجب المرسوم رقم 101-80 المؤرخ في 1980/04/06 وقد تم اختيار اسم نفطال عن طريق إجراء مسابقة وطنية نظمت خصيصا لهذا الغرض وتعني كلكمة نفطال ما يلي:

- **نفط** :وتعني البترول الخام دلالةع لى نشاط المؤسسة.
- **ال:** تدل على الأحرف الأولى للجزائر.

ولقد تقرر تأسيس المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المواد البترولية (**Entreprise Nationale de Raffinage et de Distribution des Produits Pétroliers.**) تحت وصاية وزارة الصناعات

الكيماوية والبيتروكيماوية، ومن خلال التحويلات التي أحدثها المرسوم 80-102 بتاريخ 1980/04/06 على الهياكل والوسائل والأملاك واليد العاملة التابعة لمؤسسة سوناطراك في مجال تكرير وتوزيع المواد البترولية والتي شرعت عملها بتاريخ 1980/01/01 وبموجب المرسوم رقم 189/87 المؤرخ في 1987/08/27 تم إعادة هيكلة المؤسسة نفطال بدون صلاحيات التكرير تحت اسم المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية نفطال مؤسسة ذات أسهم برأس مال 15.650.000.000.00 دج.

المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة نفطال

أولا-مهام مؤسسة نفطال

تتمثل مهام نفطال في تسويق وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتهاعبر التراب الوطني وتتضمن هذه المواد جميع أنواع الوقود (بنزين، مازوت، كيروزان، سيرغاز)، وزيوت التشحيم بما فيها المستعملة للطيران والبحرية، المحروقات، العجلات المطاطية، الزيت بجميع أنواعه، غاز البترول المميع (بيتانوبروبان) وتتولى تغطية حاجيات السوق الوطني في كل المواد المذكورة وتطوير منشآت التخزين والتوزيع لضمان تغطية جيدة لاحتياجات السوق كما تقوم بتطوير كل أشكال النشاطات المزدوجة في الجزائر أو خارجها.

وفضلا عن ذلك تتولى مؤسسة نفطال تنفيذ وتطبيق المخططات والميزانيات والأهداف الأخرى المقررة و إدارة وتنظيم وترقية وتطوير نشاط التوزيع للمواد البترولية.

كما تضمن أيضا للزبائن خدمات ما بعد البيع في مواد الزيوت من حيث الطلبيات، المواصفات، والسهر على احترام النظام بحزم في مجالات الأنشطة كالتقنية والنقل والتخزين وغيرها وأخيار تقوم هذه المؤسسة بإدارة خزينة الدولة ومسك المحاسبة العامة للمنطقة التي تتولى الإشراف عليها.

ثانيا- أهداف مؤسسة نفطال

تسعى مؤسسة نفطال إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تنظيم وتطوير وتسيير النشاطات التجارية، وتوزيع المواد البترولية.

2- تخزين ونقل كل المواد البترولية المسوقة عبر التراب الوطني.

3- السهر على تطبيق الإجراءات المقررة من طرف الحكومة لترقية غاز البترول المميع والمواد البترولية المسوقة.

4- القيام باستعادة الزيوت المستعملة قصد معالجتها و إعادة استعمالها كالشحوم مثلا.

5- السهر على الشروع في تطبيق الأعمال التي تهدف إلى الاستعمال العقلاني للمواد الطاقوية.

6- تطوير منشآت التخزين والتوزيع لضمان تغطية أفضل لحاجيات السوق.

7- القيام بكل الدراسات المتعلقة بالسوق فيما يخص استعمال واستهلاك المواد البترولية.

8- السهر على الشروع في الإجراءات الخاصة بوقاية وحماية البيئة بالاتصال مع الهيئات المعنية.

9- ومن الأهداف المستقبلية لمؤسسة نفطال فرع الغاز المميع الشروع في القيام بعملية تجريبية تكمن في استبدال المازوت بالغاز الطبيعي المضغوط، وقد تم تجسيد هذه التجربة في الوقت الحاضر من خلال تركيب الغاز الطبيعي المضغوط في حافلة لنقل المسافرين، وشاحنة لنقل البضائع.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال بسكرة والذي يوضح مختلف المديريات والمصالح والفروع التي تتعامل معها مؤسسة نفطال بسكرة.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية

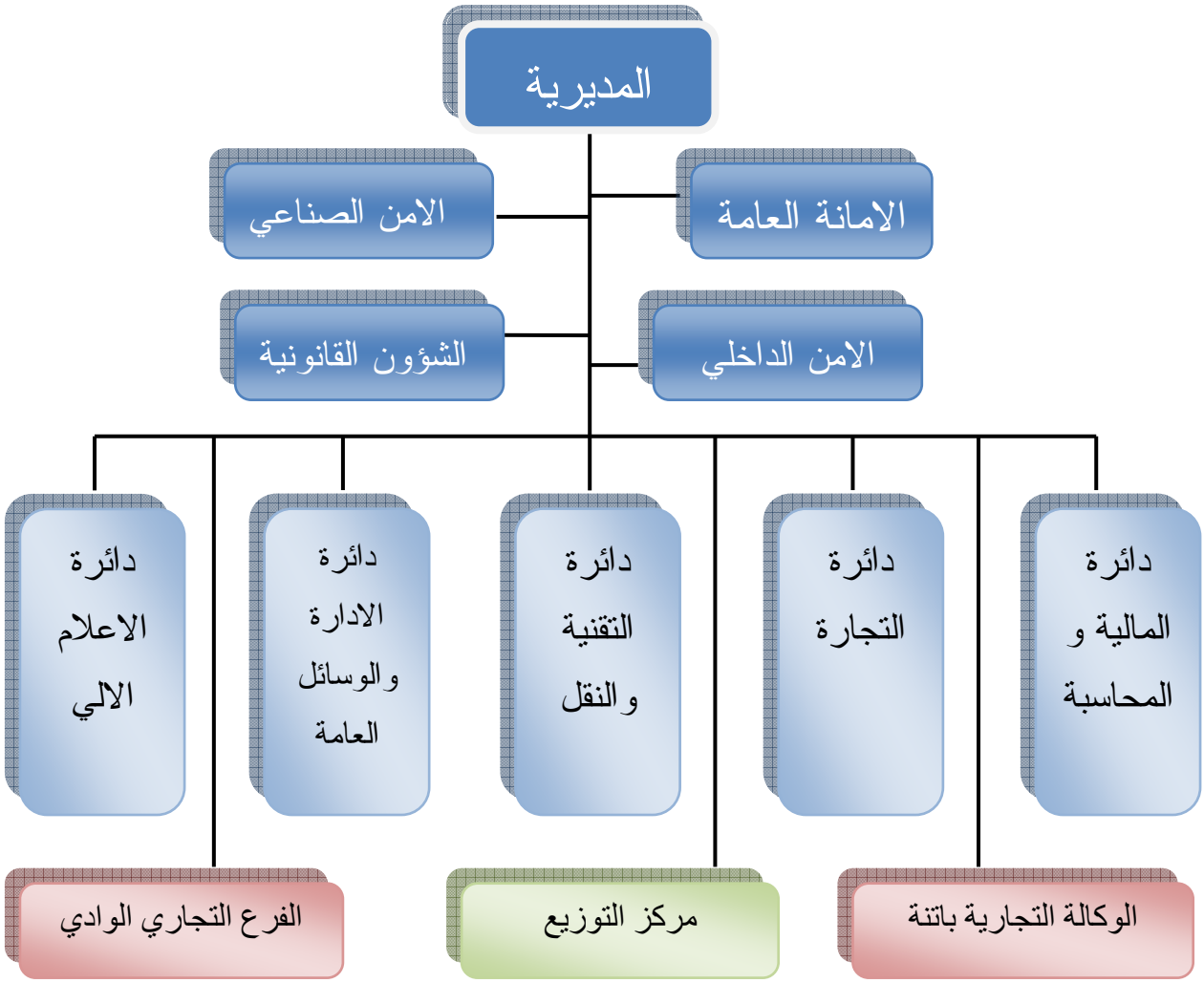

المصدر : مؤسسة نفطال مقاطعة التجارية و التسويق بسكرة.

من الهيكل التنظيمي يتضح المؤسسة منظمة في دوائر كل دائرة تقوم بمهمة معينة، ونشرح مهام ومسؤوليات كل من مدير الفرع ومختلف الدوائر فيما يلي:

1- **المدير:** وهو المنسق الرئيسي بين جميع الدوائر والاقسام،حيث يسعى إلى تحقيق المهام الموكلة إليه والمتمثلة في الرقابة،التسيير،التخطيط والتنظيم،كمايقوم بتحقيق الأهداف الموكلة للمؤسسة.

2- **الأمانة العامة** :ويتمثل عملها في تنظيم الملفات المتعلقة بالزبائن والموردين وتنفيذ القرارات المتخذة وغيرها، تسجيل، فرز وترتيب البريد، استقبال المكالمات الداخلية والخارجية، تسيير البريد الصادر والوارد وتنظيم استعمال الوقت للمدير.

3- **المنازعات** : وتكمن مهمتها الرئيسية في تنظيم الشؤون القانونية للمؤسسة وتمثيل المؤسسة في المحاكم والإدارات في حالة نزاع و الدفاع عن القضايا المتعلقة بوحدة نفطال.

4- خلية الأمن الصناعي : وتكمن مهمتها في احترام وتطبيق قواعد الأمن الصناعي، وتهتم بالعمال المؤهلين، وتتوفر على إمكانيات تمكنها من الرقابة المستمرة من أجل حماية ممتلكات المؤسسة.

5- **خلية الأمن الداخلي:** وتتمثل مهام هذه الخلية في حماية ممتلكات المؤسسة وأمن وسلامة العمال من كل تدخلات خارجية وكل ما هو متعلق بالأمن، وكذلك إعداد تقارير شهرية على الأحداث.

6- مركز التوزيع: يعتبر هذا المركز العمود الفقري بالنسبة لنشاط الوحدة، وتتمثل مهامه في تحليلا تجاه السوق المحلي للمنتجات وإعداد التقارير دوريا حول الأنشطة يشرف عليه رئيس مركز الذي يقوم بالتنسيق بين كل العمليات المتعلقة بدخول وخروج البضاعة، وهو عبارة عن مركز يتم فيه توزيع المحروقات والزيوت والمطاط إلى الزبائن عن طريق شاحنات خاصة بالمؤسسة بعد أن يتم استقبال طلبيات الزبائن وترتيبها حسب الوجهة، ومن مهامه كذلك استلام البضائع وتفريغها في المخازن.

7- الوكالة التجارية باتنة: أنظمت هذه الوكالة إلى مقاطعة التسويق بسكرة في عام 2007 اثر التغيير الهيكلى الجديد للمؤسسة بعدما كانت تابعة لمقاطعة التسويق باتنة، وتعتبر مهامها مثل مهام مصالح الدوائر التي سنتطرق إليها لاحقا، وهي مستقلة من حيث مديرها الذي له السلطة عليها تحت غطاء مدير المقاطعة، ولكن محاسبيا هي تابعة لمقاطعة المحروقات باتنة، لأن دائرة المحاسبة والمالية التابعة لباتنة هي التي تشرف على إعداد القوائم المالية للوكالة لذلك هي لا تدخل ضمن الدراسة الميدانية المطبقة على مقاطعة التسويق بسكرة.

8- الفرع التجاري الوادي: مثله مثل الوكالة التجارية باتنة لكن الاختلاف يكمن في المحاسبة فقط، حيث توكل مهمة إعداد القوائم المالية للفرع التجاري إلى دائرة المالية و المحاسبة التابعة للمقاطعة.

أما بالنسبة للدوائر سوف نتطرق إليها كل على حدا بهيكل تنظيمي خاص بكل دائرة نظرا لتوسع مهام كل منها.

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة والمالية بمؤسسة نفطال بسكرة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لدائرة المالية و المحاسبة

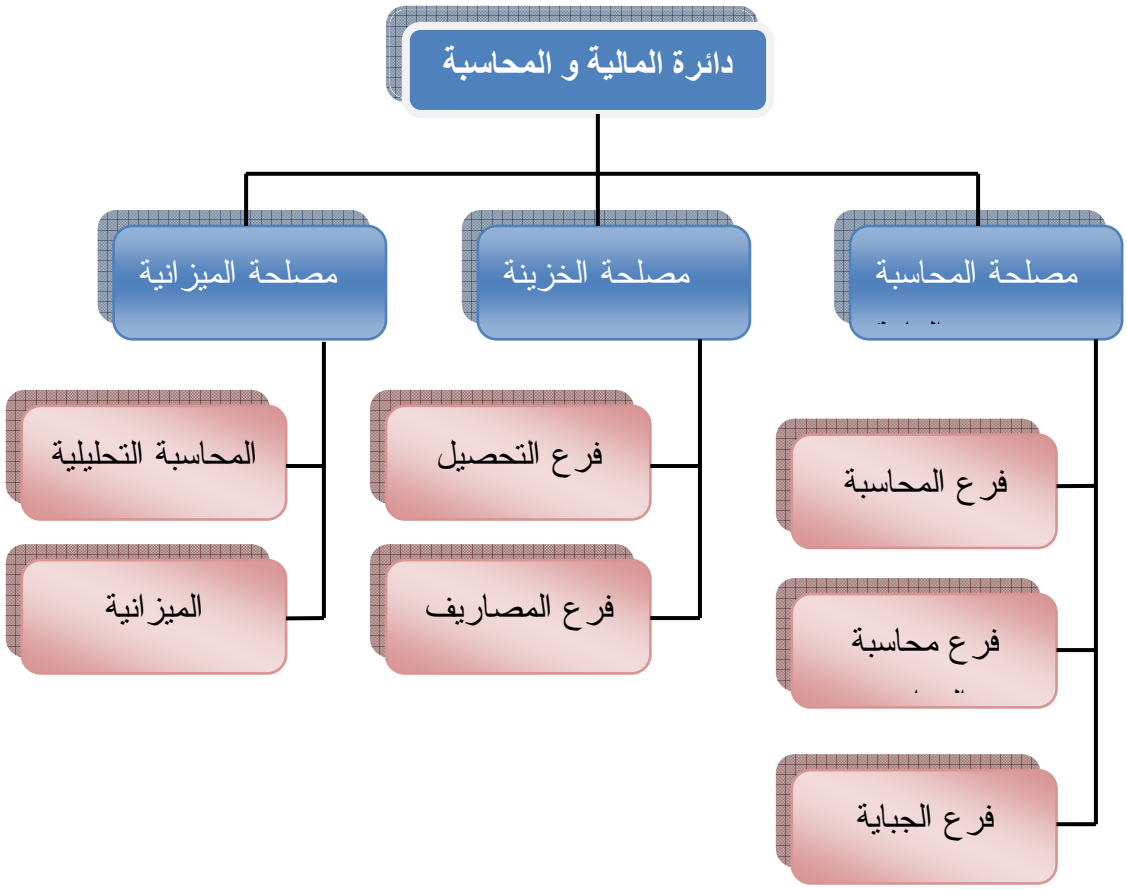

المصدر: : مؤسسة نفطال مقاطعة التجارية و التسويق بسكرة

9- دائرة المالية والمحاسبة : تختص هذه الدائرة بتسيير مصالحها والقيام بعمليات مراقبة وضبط كل العمليات الخاصة بتسجيل كل العمليات الخاصة بدخول وخروج الأموال وهذا من أجل الحفاظ على التوازن المالي بالإضافة إلى متابعة كل النشاطات المحاسبية، الخزينة، الميزانية، كما تقوم المصلحة بضمان التسيير الجيد للأموال، وتنقسم هذه الدائرة إلى ثلاثة مصالح هي:

9-1- مصلحة المحاسبة العامة: مهمتها التنسيق بين العمليات التى تقوم بها فروع المصلحة والقيام بعملية تجميع ومراقبة كل العمليات المحاسبية المسجلة في مختلف الفروع، ومراقبة عمليات الجرد لمختلف الهياكل و بدورها تتكون من ثلاثة فروع هي:

9-1-1- فرع المحاسبة العامة: مهمة هذا الفرع تتمثل في تسجيل كل العمليات المحاسبية (شراء، بيع، تنازل) والمقاربة بين الجرد المادي والمحاسبي وكذلك الحساب المرتبط بين الوحدات.

9-1-2- فرع محاسبة الموارد: مهمة هذا الفرع هي استلام كل الوثائق الخاصة بالعمليات اليومية

التي تقوم بها المؤسسة من شراء و بيع للمواد الموجهة للتوزيع، ومن بعد ذلك مراقبتها ومقاربتها مع الوثائق المستخرجة من النظام المحاسبي، وبعد تثبيت عمليات البيع والشراء يتم إرسال الجزء الخاص بالخزينة إلى مصلحة الخزينة والجزء الآخر يتم جمعه وترتيبه على شكل يومية يتم الرجوع إليها كمرجع للعمليات المحاسبية.

9-1-3- فرع الجباية: تكمن مهمة هذا الفرع في التسيير الجبائي وحساب الوعاء الضريبي وحساب الضرائب كل شهر.

9-2- مصلحة الميزانية: من مهامها إعداد الميزانية التقديرية والميزانية التحليلية، والتي تعتبر ترجمة لخطط الوحدة المستقبلية وتختص هذه المصلحة بإعداد الميزانية التقديرية الخاصة بمصاريف الاستغلال السنوية ثم تقوم بإرسالها إلى المؤسسة إلام وبدورها تقوم بإعدادها وصب الأموال المطلوبة كل شهر في حساب الوحدة، وتقوم كذلك بتأشير على جميع فواتير الشراء الخاصة بمصاريف الاستغلال الموجهة للمصالح الأخرى من أجل التقييد والتسديد، ومن مهامها كذلك إعداد الميزانية التحليلية الخاصة بحساب وتحليل مختلف التكاليف وإعداد جدول حسابات النتائج حسب مركز المسؤولية ومراقبة الوضعية المالية للمؤسسة.

9-3- مصلحة الخزينة : مهمتها التسيير المالي والمحاسبي للحسابات المصرفية والحساب البريدي إلى جانب ذلك فإن مسؤول الخزينة مكلف بتسيير الخزينة والتنسيق بين الفروع ومراقبة حسابات الخزينة وتتكون هذه المصلحة من فرعين هما:

9-3-1- فرع التحصيل: مهمة هذا الفرع مراقبة كل الأموال الواردة إلى الحساب البنكي الخاص بالإيرادات ومقارنتها مع الشيكات والوصلات المستلمة من الزبائن وتسجيل كل القيود اليومية الخاصة بالإيرادات وكذلك إعداد الجدول التقاربي بين الحساب البنكي لدى المؤسسة ولدى البنك.

9-3-2- فرع المصاريف: مهمة هذا الفرع تكمن في مراقبة الحساب البنكي الخاص بالمصاريف والتسجيل المحاسبي لكل المصاريف وإعداد الجدول التقاربي بين الحساب البنكي لدى المؤسسة و لدى البنك.

10- دائرة التجارة:

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لدائرة التجارة بمؤسسة نفطال بسكرة.

الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي لدائرة التجارة

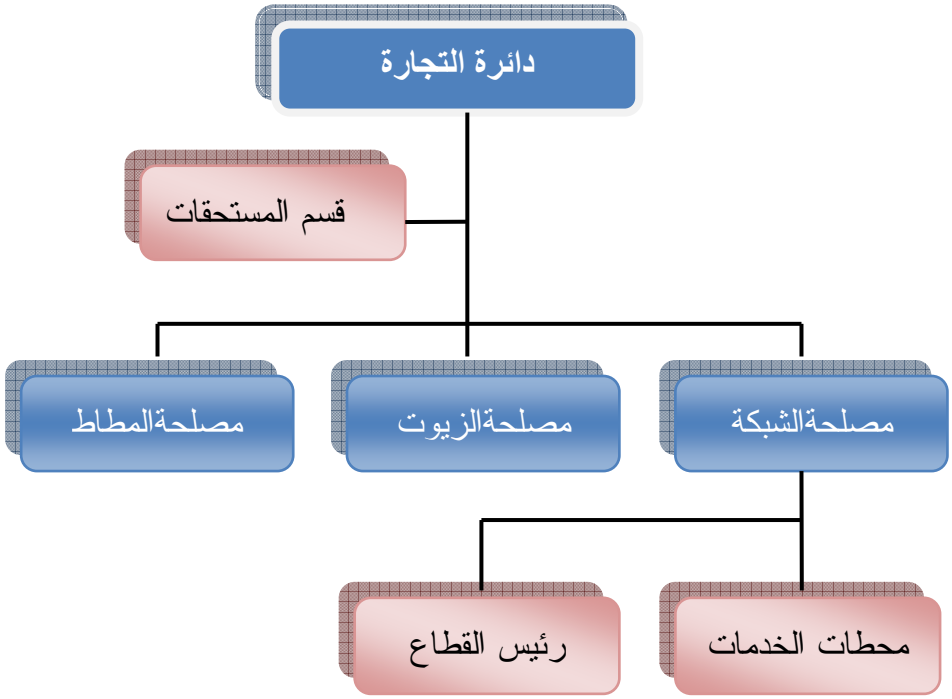

المصدر: : مؤسسة نفطال مقاطعة التجارية و التسويق بسكرة

تهتم هذه الدائرة بكل الشؤون المتعلقة بالزبائن من حيث العقود المبرمة، المتطلبات الخاصة بمحطات الخدمات المعتمدة و التابعة للمؤسسة، الشكاوى...، وكذلك السهر على توفير كل ما يحتاجه زبائن المؤسسة، ومن مهامها كذلك التنسيق بين مصالحها ومراقبتها، وتتكون هذه الدائرة من مصلحتين وقسم خاص باسترداد المستحقات.

10-1- مصلحة الشبكة: تنحصر مهامها في تسيير محطات الخدمات المعتمدة والتابعة للمؤسسة، ومتابعة ومراقبة السير الحسن لها، وتوفير كل المعلومات الخاصة بالشبكة للمصالح الأخرى، وتحتوي على رؤساء القطاع الذين توكل لهم مهمة التنقل إلى محطات الخدمات ومراقبتهم والإشراف عليهم عن قرب وإعداد تقارير عن كل مهمة.

10-2- مصلحة الزيوت: مهمة هذه المصلحة هي متابعة المخزون الخاص بالزيوت والسهر على توفير الطلبيات المستلمة من طرف الزبائن.

10-3- مصلحة المطاط: مهمة هذه المصلحة هي متابعة المخزون الخاص بالمطاط والسهر على توفير الطلبيات المستلمة من طرف الزبائن.

10-4- قسم المستحقات: من مهامه متابعة مستحقات الشركة المتمثلة في الديون التي على الزبائن

والسهر على استرجاعها في وقت استحقاقها، وإعداد كشف الزبائن المتعاملين بالدين كل شهر وإرساله إلى مصلحة المحاسبة من أجل التسجيل المحاسبي.

11-دائرة التقنية والنقل:

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للدائرة التقنية والنقل بمؤسسة نفطال بسكرة.

الشكل رقم (04) الهيكل التنظيمي لدائرة التقنية و النقل

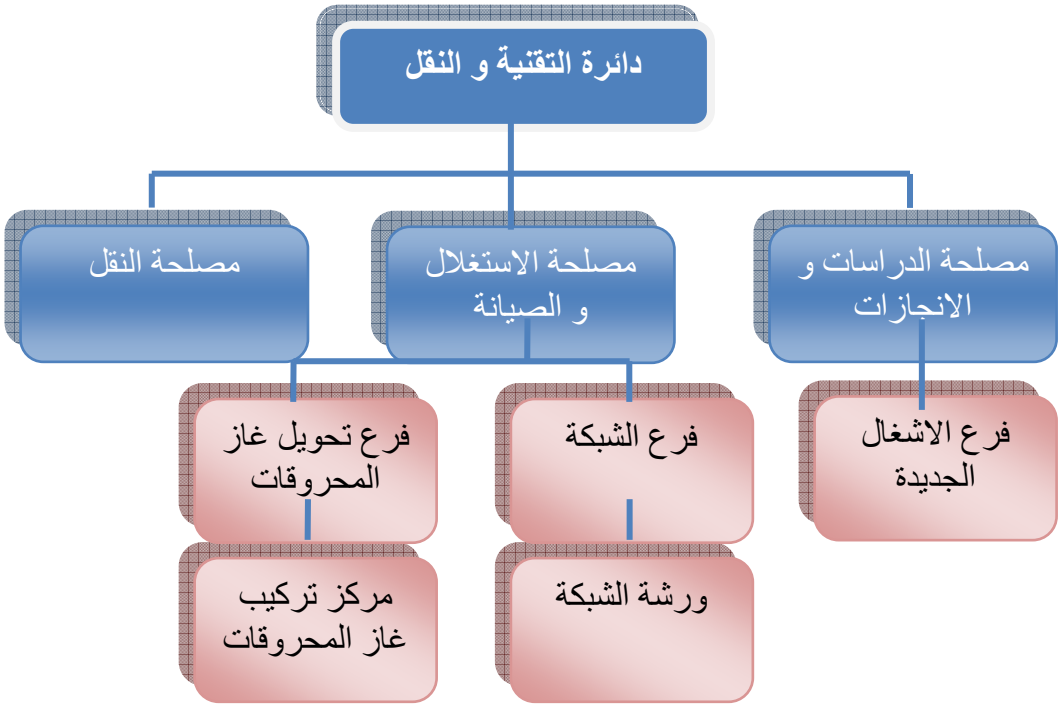

المصدر: : مؤسسة نفطال مقاطعة التجارية و التسويق بسكرة

يشرف عليها رئيسها الذي يعتبر المسؤول عن حماية وسائل النقل والمعدات الخاصة بالتوزيع والأعمال الخاصة بالمنطقة، سواء بالنسبة للبناء أو القيام بالتنظيم والتخطيط، كما تتدرج مهامها في متابعة ومراقبة انجازات الأعمال، والدراسات الخاصة بتوسيع المؤسسة وإعداد تقارير الأنشطة في شكل دوري ومخططات الميزانية من واردات ونفقات واستثمارات كما تقوم بمتابعة عمليات استهلاك القطع البديلة الخاصة بوسائل النقل وتنقسم إلى ثلاثة مصالح:

11-1- مصلحة الدراسات والانجازات:دورها هو دراسة تخطيط محطات البنزين،تحتوي هذه المصلحة على مكتب يشرف عليه مهندسان يختصان فيما يلي :وضع مخطط الموقع ومخطط مفصل عن نوع التجهيزات كما يقومان بالمراقبة التقنية للتجهيزات سنويا مثل :الكهرباء والميكانيك وتقوم هذه

المصلحة بكتابة التقارير الشهرية.

11-2- مصلحة الاستغلال و الصيانة :يتمثل دورها في التسيير والتنسيق بين فروعها وإعداد التقارير الشهرية الخاصة بتركيب قارورات السيرغاز و حجم التدخلات الميدانية من أجل الإصلاح أو الصيانة وتنقسم إلى فرعين:

11-2-1- فرع الشبكة: يمثلها رئيس يشرف على ورشة الصيانة، ويقوم باستلام بيان التصليح أو الصيانة من طرف محطات الخدمات المعتمدة أو التابعة لنفطال ويرسله إلى الورشة من أجل صيانة وإصلاح كل الأجهزة المتعلقة بالمحروقات سواء كانت ميكانيكية أو الكترونية وتكون هذه الإصلاحات أو الصيانة على عاتق صاحب المحطة ويتم فوترتها حسب حجم الساعي زائد قطع الغيار المستعملة، أما إذا كانت المحطة تابعة لنفطال فتتم العمليات السابقة دون فوترة إلا أنها تقيد على حساب الشركة في حساب قطع غيار مستهلكة.

11-2-2- فرع تحويل غاز المحروقات: يمثله رئيس فرع الذي يشرف بدوره على ورشة التركيب، وتكمن مهامه في تسجيل وبرمجة الطلبيات الخاصة بتركيب قارورات السيرغاز الخاصة بالمركبات لكل الهيآت سواء كانت حكومية أو خاصة وحتى الأشخاص الطبيعيين، وتتم هذه العملية على مرحلتين، المرحلة الأولى يتم فيها تحويل قطع الغيار إلى جهاز قيد الانجاز عن طريق سند الاستهلاك وبعد ذلك يفوتر على أساس جهاز تام الصنع، وتقوم بكل هذه العمليات ورشة التركيب.

11-3- مصلحة النقل: يكمن دورها في متابعة الإجراءات الإدارية بالنسبة للتصليحات والتكاليف ومتابعة حالات وقوع الحوادث لوسائل النقل والقيام بتقارير يومية وشهرية وسنوية.

12- دائرة الإدارة و الوسائل العامة:

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الوسائل العامة بمؤسسة نفطال بسكرة.

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي لدائرة الادارة و الوسائل العامة

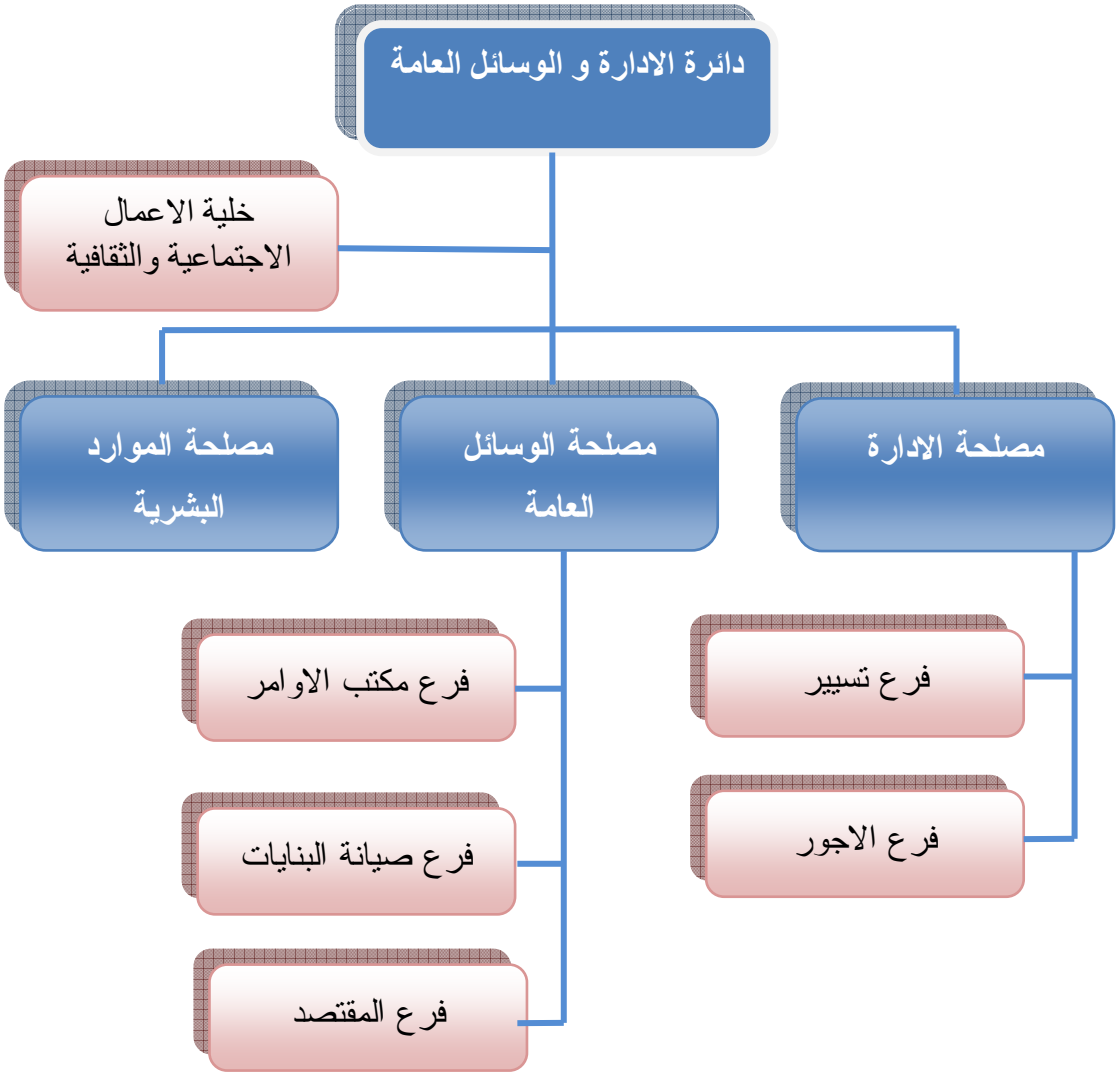

المصدر: : مؤسسة نفطال مقاطعة التجارية و التسويق بسكرة

يشرف عليها رئيس الدائرة الذي يقوم بضمان تسيير إدارة الموارد العامة الخاصة بالمنطقة وضمان إدارة الموارد البشرية وتنقسم هذه الدائرة إلى ثلاثة مصالح هي:

12-1- مصلحة الوسائل العامة : ويتمثل اختصاص هذه المصلحة في ضمان تسيير الوسائل الخاصة بالمنطقة حيث توفر لها جميع الإمكانيات واللوازم لضمان سير العمل في أحسن الظروف ومثال ذلك التجهيزات المكتبية، وصيانتها، توفير وسائل النقل ولباس العمال كما تتمثل مهامها في ضمان كل العمليات الخاصة بمهمات الانتقال وغيرها.

12-2- **مصلحة الموارد البشرية:** تهتم هذه المصلحة بمتابعة وتسيير الملفات الخاصة بالعمال من بينها تغيير المناصب، التقاعد، ملفات التوظيف، الاستقالة كما تقوم بإعداد مخططي حركات

المستخدمين في الوظائف التي تحتاجها الوحدة أما التكوين فينصب على المستخدمين في اختصاصات عديدة،حيث يمكن أن تتجاوز ستة أشهر كما توجد مراكز للتكوين خاصة مثل :مركز التكوين بالخروب،وتكوين أعوان في الأمن وسائقي شاحنات سيرغاز.

12-2- مصلحة الإدارة :تقوم بتسيير كل الشؤون الإدارية الخاصة بالمستخدمين من أجور وعلاوات واشتراكات اجتماعية...، وتطبيق قانون العمل في حالة الأجور، العطل، كما تقوم بدراسة ملفات المستخدمين من حيث الانضباط.

13- دائرة الإعلام الآلي:

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الإعلام الآلي بمؤسسة نفطال بسكرة.

الشكل (06) الهيكل التنظيمي لدائرة الإعلام الآلي

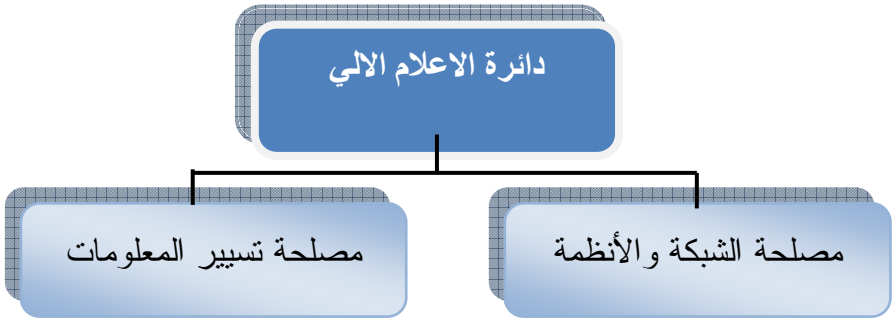

المصدر: : مؤسسة نفطال مقاطعة التجارية و التسويق بسكرة

في السابق كانت تعتبر هذه الدائرة بمثابة مصلحة للتسيير فقط تهتم بجمع المعلومات التجارية و المحاسبية وإدماجها ومراقبتها ثم إرسالها إلى المصالح المعنية وبعض التدخلات حول صيانة عتاد الإعلام الآلي، ونظرا للتطور التكنولوجي وتوسع نشاطات المؤسسة و لمواكبة عصرنة التكنولوجيات ارتأت المؤسسة إلى تطوير نظامها المعلوماتي من خلال توسع مهام هذه المصلحة مما أدى إلى إنشاء دائرة الإعلام الآلي في سنة 2011 التي تقوم بدور تطوير نظام المعلومات وإعداد التقارير الشهرية للمديرية ودمج كل المعلومات من جميع الأنظمة وتصفحها وتحويلها إلى المديرية العامة والى دائرة المالية و المحاسبة ثم تخزينها على شكل ملفات مضغوطة، وتضم مصلحتين:

13-1- مصلحة الشبكة و الأنظمة: مهمتها هي متابعة الشبكة الداخلية للإعلام الآلي وصيانتها، وتنصيب برامج الفيروسات وإنشاء ومتابعة حسابات العمال المفتوحة في البريد الالكتروني " **email"** المديرية العامة.

13-2- مصلحة تسيير المعلومات: مهمتها جمع مراقبة وتحليل المعلومات المنبثقة من أنظمة المعلومات، وإعداد تقارير الأنشطة المعلوماتية للمقاطعة، ومساندة الهياكل الأخرى من ناحية عمليات البرامج الشاغلة في المؤسسة، ضمان تنصيب وعمليات حفظ برامج التسيير والمعطيات المتعلقة بها، القيام بإقفال كل الأعمال الخاصة بالأنظمة المعلوماتية لكل مركز.

في إطار النشاط التجاري الذي تقوم به مؤسسة نفطال المتمثل في توزيع المواد البترولية، هذه الأخيرة تتطلب معدات خاصة بها، أي من خلال عملية التخزين أو التوزيع للمستهلك النهائي، و كل هذا يتم في محطات الوقود الموجودة على مستوى تراب الولاية.

و من خلال المنافسة الحالية لجأت مؤسسة نفطال إلى تقديم عروض لمحطات الوقود المتمثلة في تجهيز هذه المحطات بالوسائل والمعدات اللازمة لعملية التوزيع.

المبحث الثاني:المعالجة المحاسبية لوسائل الدفع الالكتروني في مؤسسة نفطال–بسكرة–

كغيرها من المؤسسات سعت مؤسسة نفطال إلى مواكبة التطور التكنولوجي والاستفادة من مزاياه، ففي سنة 2018 استخدمت طريقة الدفع الالكتروني حيث قامت بإصدار بطاقة الدفع الالكتروني المسماة" نفطال كارد" واقتناء الأجهزة الالكترونية والبرمجيات المنظمة لهذه العملية، وقامت بتوزيعها على أغلب المحطات التابعة لها ورغبت زبائنها في استخدام هذه الطريقة.

المطلب الأول: بطاقة نفطال كارد والتطبيقات المستخدمة في تسيير عملية الدفع الالكتروني

أولا: تعريف: بطاقة نفطال كارد Paiement Electronique par carte a puceRECAP

تعرف هذه البطاقة بأنها وسيلة دفع إلكتروني بواسطة بطاقة إلكترونية **(Carte a puce)** المسماة نفطال كارد **NAFTAL CARD** ، وتسمح العديد من التطبيقات الالكترونية بتسيير ومتابعة هذه البطاقة من بداية إنشائها إلى استعمالها.

ثانيا: أهداف اعتماد بطاقة نفطال كارد NAFTAL CARD "

تسعى مؤسسة نفطال من اعتماد هذه التقنية إلى تحقيق العديد من الأهداف هي:

- السماح لكل زبون من إمكانية استعمال تقنية الدفع الإلكتروني من أجل تسديد مشترياته بواسطة بطاقة "**NAFTAL CARD** "؛
- احتكار الزبائن؛
- التخفيض من استعمال سندات الوقود "**TAC**"؛
- ضمان أمن المعاملات التجارية؛
- ضمان تسجيل جميع العمليات التي تمت بواسطة "**NAFTAL CARD**".

ثالثا: التطبيقات المستخدمة في تسيير عملية الدفع الالكتروني

1- تطبيق المسير الإداري « GA » Application Gestionnaire Administrateur:

هذا التطبيق يستخدم على مستوى المديرية المركزية لنظم المعلومات حيث يسمح بـــــــ:

- إنشاء و تسيير الحسابات " مسير حسابات الزبائن **Gestionnaire Compte Client**"،"المسير المالي **Gestionnaire Financier**"، مسير مركز التوزيع **Gestionnaire Centre livreur"**
- توجيه و متابعة نهائي الدفع الإلكتروني **(TPES)**؛
- الطلب و المصادقة على بطاقات التسيير؛
- متابعة طلبات إيقاف و تشغيل البطاقات؛

- متابعة مختلف العمليات؛
- نسخ العمليات يدويا إن تعذر تحويلها إلكترونيا؛

2- تطبيق مسير حسابات العملاء« Application Gestionnaire Des Comptes Clients » GC:

وهذا التطبيق يستخدم من طرف الشخص المكلف "**Carte a puce** " على مستوى الوحدات التجارية حيث يسمح بـــــ:

- إنشاء و تسيير حسابات " مسير محطات الخدمات **Gestionnaire de station** ";
- تسجيل مدفوعات من أجل تمويل أرصدة الزبائن؛
- استقبال طلبات الزبائن.

3- تطبيق المسير المالي « Application Gestionnaire Financier » GFn:

هذا التطبيق يستخدم على مستوى دائرة المالية حيث يسمح بالمصادقة على **"Validation** " عمليات تمويل أرصدة الزبائن و أتعاب صناعة البطاقات بعد فحص وسائل الدفع "شيك أو نقدا."

4- تطبيق مسير المحطة« Application Gestionnaire Station » GS

هذا التطبيق يستخدم من طرف رئيس أو صاحب المحطة حيث يسمح بـــ:

- فحص و متابعة جميع عمليات الدفع الإلكتروني التي تمت في المحطة؛
- استخراج السندات " **Avoir 35**" من أجل استعمالها في عملية التسديد؛

5- تطبيق مسير مركز التوزيع Application Gestionnaire Centre Livreur GCL

هذا التطبيق مسير من طرف المكلف بـــ**"RECAP"** الدفع الإلكتروني لدى مركز التوزيع حيث يسمح بـــ:

- فحص ومراقبة السندات 035 **Avoir** للمحطات المرتبطة بمركز التوزيع؛
- المصادقة على السندات؛
- تحويل (**Avoir 35**) المستخدمة في التسديد.

6- مركز تشخيص البطاقات:

- يقوم هذا المركز باستقبال البطاقات قبل التسمية؛
- تسمية و تشخيص البطاقات؛
- مراقبة و فحص البيانات المسجلة على البطاقات؛
- توزيع البطاقات على مديريات التسويق.

7- نهائي الدفع الإلكتروني TPE:

هو جهاز إلكتروني مزود بشريحة **"Carte Sim "**من أجل إجراء مكالمات لا سلكية **(GPRS)** بواسطة هاتف نقال، حيث تسمح بتسجيل جميع عمليات البيع وتحويلها إلى الموزع المركزي **« SERVEUR ».**

المطلب الثاني: أصناف بطاقات الدفع الالكتروني في مؤسسة نفطال

يوجد في مؤسسة نفطال نوعان من البطاقات هما:

1- بطاقة المؤسسة : La Carte Corporate

هي بطاقة دفع مسبق موجهة إلى العملاء حيث تسمح لهم بتسديد مشترياتهم لدى محطات الخدمات التابعة للمؤسسة: صلاحية هذه البطاقة 3 سنوات، وتسمى البطاقة ببطاقة نفطال كارد

2- بطاقة التسييرLa Carte de Gestion:

هذه البطاقة موجهة إلى مسير حسابات الزبائن وأصحاب محطات الوقود حيث تسمح لهم بالدخول إلى نهائي الدفع الإلكتروني من أجل مراقبة عمليات التحصيل التي قاموا بها.

- المطلب الثاني: تسيير بطاقة المؤسسة : Gestion de la Carte Corporate

أولا: زبائن نفطال

1- الاشتراك:

حيث يتم إبرام عقد بين الزبون و الشركة (ملحق01) في نسختين ممضي من طرف الزبون ومدير الشركة، نسخة تسلم إلى الزبون و نسخة يحتفظ بها في ملف الزبون لدى المؤسسة وبعدها تقوم المؤسسة بإنشاء البطاقات و تشخيصها على مستوى **(DCSI)** المديرية المركزية لنظم المعلوماتية ثم تسلمها إلى مديرية التوثيق، حيث تقوم هذه الأخيرة باستدعاء الزبون أو الزبائن لتسليمهم هذه البطاقات.

2- تشغيل البطاقات Activation:

يتم تشغيل البطاقات على مستوى مديرية التسويق **(TPE)** نهائي دفع إلكتروني قبل تسليمها للزبون وذلك للتأكد من سلامة البطاقة و صحة المعلومات المحمولة عليها.

3- تعبئة حساب الزبون:

يقوم الزبون بتعبئة حسابه كلما دعت الحاجة لذلك بمبالغ كافية بواسطة شيك أو تحويل بنكي:

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لبطاقات التسيير وجهاز نهائي الدفع الالكتروني

أولا: على مستوى المديرية العامة

1- التموين بـــ جهاز نهائي الدفع الإلكتروني و بطاقات التسيير

تقوم المؤسسة بشراء المواد واللوازم الضرورية لصناعة هذه البطاقات وأجهزة نهائي الدفع الالكتروني وعند استلام فاتورة الشراء يكون القيد المحاسبي مثلا كالتالي:

مثال : بتاريخ 2019/01/20 قامت المؤسسة بشراء 10 أجهزة نهائي الدفع الالكتروني بمبلغ 842 810,00 دج خارج الرسوم، و مواد ولوازم لإنتاج 100 بطاقة تسيير بمبلغ 115 000 دج خارج الرسوم، وتسجل هذه المشتريات محاسبيا كما يلي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/01/20	مدين	دائن
380300 4456		من حـــ/ مشتريات مواد أخرى حـــ/ الرسم على رقم الأعمال المستحق	957 810,00 181 983,9	
	401	إلى حـــ/موردو المخزونات والخدمات فاتورة شراء رقم..... 2019/01/20		1 139 793,9
300500 321116		من حـــ/ أجهزة نهائي الدفع الكتروني حـــ/منتج مقتن نفطال كارد	842 810,00 115 000	
	380300	إلى حـــ/ مشتريات مواد أخرى وصل دخول رقم.....		957 810,00

2- إنتاج البطاقات:

يتم في هذه المرحلة إنتاج وملئ البطاقات بالبيانات الشخصية للزبون مثلا في 2019/01/25

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/01/25	مدين	دائن
601320		من حـــ/ مواد مستهلكة لتصنيع البطاقة نفطال كارد	115 000	
	311320	إلى حـــ/ مواد انتاج نفطال كارد وصل خروج المواد رقم.....		115 000
311320		من حـــ/ مواد تصنيع البطاقة نفطال كارد	115 000	
	321116	إلى حـــ/ منتج مقتن نفطال كارد وصل خروج المواد رقم.....		115 000
355511		من حـــ/ بطاقة التسيير	212 800	
	724551	إلى حـــ/ بطاقة التسيير تشخيص بطاقات التسيير(TPE)		212 800

3- تحويل جهاز نهائي الدفع الالكتروني وبطاقات التسيير إلى الوحدات التابعة لها

عند صناعة بطاقات التسيير و ملئ البيانات الشخصية لكل بطاقة تقوم هذه المديرية العامة بتحويل هذه البطاقات وجهاز نهائي الدفع الالكتروني إلى وحدات التسويق ويكون التحويل بتكلفة الشراء وتكلفة الإنتاج و يكون القيد مثلا كالتالي:

نفترض أن المؤسسة قامت بتحويل 20 بطاقة و 3 نهائي دفع الكتروني علما أن تكلفة إنتاج:

- البطاقة الواحدة هو: 128 2 دج
- وسعر جهاز نهائي الدفع الالكتروني الواحد هو : 281 84 دج

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/01/27	مدين	دائن
18293		من حـــ/ تحويل مواد	295 403	
	300500	إلى حـــ/ نهائي الدفع الإلكتروني		252 853
	355511	حـــ/ بطاقة التسيير		42 560
		وصل خروج خروج البطاقات ونهائي الدفع رقم.....		
181XXX		من حـــ/ الوحدة المستقبلة	295 403	
	18293	إلى حـــ/ تحويل مواد		295 403
		تحويل مواد إلى الوحدة المستقبلة		

ثانيا: القيود المحاسبية لدى الوحدة المستقبلة (وحدات التسويق)

1- عند استلام بطاقات التسيير و جهاز نهائي الدفع الإلكتروني:

يكون القيد كالتالي :

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/01/27	مدين	دائن
18293		من حـــ/ تحويل مواد	295 403	
	181XXX	إلى حـــ/ الوحدة المانحة		295 403
		تحويل مواد من الوحدة المانحة		
300500		من حـــ/ جهاز نهائي الدفع الإلكتروني	252 853	
355511		حـــ/ بطاقة التسيير	42 560	
	18293	إلى حـــ/ تحويل مواد		295 403
		دخول و استقبال مواد من الوحدة المانحة		

2- عند تسليم البطاقات و جهاز نهائي الدفع الإلكتروني للمحطات التابعة للمؤسسة:

يكون القيد كالتالي:

2-1- حالة التأجير لنهائي الدفع الإلكتروني (TPE) و بطاقات التسيير:

يكون القيد كالتالي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/01/30	مدين	دائن
218104		من حـــ/ جهاز نهائي الدفع إلكتروني	84 281	
6021116		حـــ/ بطاقة التسيير مستهلكة	2 128	
	300500	إلى حـــ/ جهاز نهائي الدفع الإلكتروني		84 281
	355511	حـــ/ بطاقة التسيير مستهلكة		2 128

في هاته الحالة فان هناك عمولة تحصل من الزبون شهريا تظهر على فواتير بيع الوقود إلي غاية التسديد التام لنهائي الدفع الالكتروني، وتحسب بتقسيم تكلفة اقتناء الجهاز على 60 شهرا أي 05 سنوات، ويكون القيد المحاسبي كالتالي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/03/01	مدين	دائن
411		من حـــ/ عملاء	1 671,56	
	706138	إلى حـــ/ عمولات محصلة		1 404,68
	4557	حـــ/ الرسم على رقم الأعمال المحصل		266,88

2-2- حالة بيع نهائي الدفع الإلكتروني (TPE) و بطاقات التسيير:

يكون القيد كالتالي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/01/30	مدين	دائن
411		من حـــ/ عملاء	102 826,71	
	700500	إلى حـــ/ نهائي الدفع الالكتروني		84 281
	701151	حـــ/ بطاقة التسيير		2 128
	4557	حـــ/ الرسم على رقم الأعمال المحصل		16 417,71
		بيع TPE وبطاقة التسيير.		

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/01/30	مدين	دائن
724551 600500		من حـــ/ بطاقة التسيير حـــ/ نهائي الدفع الالكتروني	2 128 84 281	
	355511 300500	إلى حـــ/ بطاقة التسيير حـــ/ نهائي الدفع الالكتروني		2 128 84 281
		بيع TPEوبطاقة التسيير خروج المبيعات وصل رقم		

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لبطاقة نفطال كارد

أولا: المعالجة المحاسبية على مستوى المديرية العامة

1-مرحلة شراء المواد:

هنا تقوم المديرية العامة لمؤسسة نفطال بشراء المواد اللازمة مثلا:

في 2019/02/05 لصناعة 100 بطاقة نفطال كارد قامت المديرية العامة لمؤسسة نفطال بشراء المواد اللازمة لصناعة هذه البطاقات بمبلغ 000 50 دج خارج الرسوم، وتكون القيود المحاسبية على مستوى المديرية العامة كما يلي:

1-1- عند استلام فاتورة الشراء:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/02/05	مدين	دائن
380300 4456		من حـــ/ مشتريات مواد أخرى حـــ/ الرسم على رقم الأعمال المستحق	50 000,00 95 000,00	
	401	إلى حـــ/موردو المخزونات والخدمات فاتورة شراء رقم.....		595 000,00

1-2- عند استلام المواد اللازمة:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/02/05	مدين	دائن
321114		من حـــ/ مواد إعلام آلي (نفطال كارد)	50 000,00	
	380300	إلى حـــ/ مشتريات مواد أخرى وصل دخول رقم.....		50 000,00

2- مرحلة تصنيع البطاقات:

بعد شراء المواد الأولية اللازمة لصناعة بطاقة نفطال كارد تأتي مرحلة تصنيع البطاقة، ويتم التسجيل المحاسبي لهذه العملية كالآتي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/02/07	مدين	دائن
6021114		من حـــ/ مواد ولوازم مستهلكة	50 000,00	
	321114	إلى حـــ/ مواد إعلام آلي		50 000,00
		وصل خروج المواد رقم.....		
355510		من حـــ/ بطاقة نفطال كارد	53 238,00	
	724551	إلى حـــ/ بطاقة نفطال كارد		53 238,00
		تصنيع بطاقات نفطال كارد		

يسجل دخول البطاقات المصنعة بسعر تكلفة التصنيع.

3- مرحلة التحويل إلى الوحدات التجارية

بعد عملية التصنيع وملئ البيانات الخاصة بكل بطاقة تقوم الوحدة المصنعة بتحويل هذه البطاقات على وحدات التسويق المكلفة بتسليمها للزبائن، وتكون القيود المحاسبية كالأتي.

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/02/20	مدين	دائن
18293		من حـــ/ تحويل مواد	52 238	
	355510	إلى حـــ/ بطاقة نفطال كارد		52 238
		تحويل مواد من الوحدة المانحة		
		2019/02/20		
181XXX		من حـــ/ الوحدة المستقبلة	52 238	
	18293	إلى حـــ/ تحويل مواد		52 238
		دخول و استقبال مواد من الوحدة المانحة		

ثانيا: المعالجة المحاسبية عند الوحدة المستقبلة (وحدة التسويق)

1- عند استقبال البطاقة من المديرية العامة:

عند استقبالها للمواد تقوم بإجراء القيد التالي.

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/02/20	مدين	دائن
18293		من حـــ/ تحويل مواد	52 238	
	181XXX	إلى حـــ/ الوحدة المانحة		52 238
		تحويل مواد من الوحدة المانحة		
355510		حـــ/ بطاقة نفطال كارد	52 238	
	18293	إلى حـــ/ تحويل مواد		52 238
		دخول و استقبال مواد من الوحدة المانحة		

2- بيع بطاقات نفطال كارد:

عند تسليم هذه البطاقات إلي الزبائن تقوم الوحدة بتحرير فاتورة ينشئ عنها القيود المحاسبية التالية:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/02/25	مدين	دائن
411		من حـــ/ عملاء	1 000,00	
	701150	إلى حـــ/ بطاقة نفطال كارد		840,34
	4557	حـــ/ الرسم على رقم الأعمال المحصل		159,66
		بيع بطاقة نفطال كارد		
724551		من حـــ/ بطاقة نفطال كارد	523,38	
	355510	إلى حـــ/ بطاقة نفطال كارد		523,38
		بيع بطاقة نفطال كارد خروج المبيعات وصل رقم		

3- تعبئة بطاقة نفطال كارد للزبائن:

عند تعبئة بطاقة **(NAFTAL CARD)** للزبائن حيث يتقدم الزبون بطلب لتعبئة بطاقته وتقوم الوحدة بتحرير فاتورة، وتسجل محاسبيا كما يلي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/01/25	مدين	دائن
411		من حـــ/ عملاء	5 089,25	
	41942	إلى حـــ/ نفطال كارد		5 000
	706930	حـــ/ خدمات نفطال كارد		75
	4556	حـــ/ الرسم على رقم الأعمال المسترجع		14,25
		تسجيل مبلغ التعبئة مع أتعاب التعبئة		

حيث يسجل في:

- حـــ/41942 مبلغ التعبئة وهو المبلغ الذي تحمله البطاقة.
- حـــ/706930 أتعاب التعبئة وتساوي إلى **1,5 %** من مبلغ التعبئة.
- حـــ/ 4457 الرسم يفرض على أتعاب التعبئة.

4-تعبئة بطاقة نفطال كارد للاستهلاك الداخلي:

كما هو معلوم فان المؤسسة لديها مركبات خاصة بها وبالتالي فهي تقوم بتزويدها بالوقود ولهذا فهي تقوم بتحرير فاتورة ينشئ عنها القيد التالي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/02/25	مدين	دائن
5303		**من حـــ/ نفطال كارد**	8 000,00	
	41942	**إلى حـــ/ نفطال كارد**		8 000,00
		تسجيل تعبئة نفطال كارد		

5- استهلاك رصيد الموجود على البطاقة:

عند استهلاك الوقود بالطاقة ينقص رصيد البطاقة ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/02/27	مدين	دائن
60705		**من حـــ/ وقود مستهلك بواسطة نفطال كارد**	6 000,00	
	5303	**إلى حـــ/ صندوق نفطال كارد**		6 000,00
		وقود مستهلك بواسطة نفطال كارد		

6- استعمال البطاقة:

عندما يذهب الزبون للتزود بالوقود يقوم صاحب المحطة بعد تزويده بالمادة بخصم مبلغ التزود من البطاقة باستعمال جهاز الدفع الالكتروني ، ثم يسلم وصل للزبون يحمل البيانات التالية.

-تاريخ العملية؛

-اسم المادة المباعة؛

-المبلغ؛

-اسم المحطة؛

-رقم بطاقة الزبون؛

وبواسطة بطاقة التسيير يستطيع صاحب المحطة الاطلاع على الإيرادات المحصلة عن طريق نفطال كارد ومن ثم استخراج السند (avoir035) الذي يحمل مبلغ مجموع بطاقات الزبائن المخصومة لديه واستعماله أداة وفاء.

مثال : في 2019/02/28 قام صاحب المحطة بشراء الوقود مبلغ المسجل الفاتورة 795 354.41 دج، وكان المبلغ المسجل على السند(avoir035) 145 000.00 دج فيقوم صاحب المحطة بتحرير شيك بنكي بالفارق بين مبلغ الفاتورة والمبلغ الموجود على السند، أي القيام بالمقاصة مباشرة وتسديد الفارق، وكان ذلك بتاريخ2019/03/01

أي: 795 354.41− 145.000.00 = 650 354.41

ومنه يكون قيد التسديد في دفتر المؤسسة كالتالي:

الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن	2019/03/01	مدين	دائن
511 41942		من حـــ/شيكات للتحصيل حـــ/ نفطال كارد	650354.41 145 000.00	
	411	إلى حـــ/العملاء فاتورة شراء رقم.....		795354.41

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني في مؤسسة نفطال، حيث تعرفنا على بطاقة فنية لمؤسسة نفطال وذلك من خلال التعريف بشركة نفطال إضافة إلى نشأتها وطبيعة نشاطها ومهامها وأيضا تعرفنا على هيكلها التنظيمي، بد ذلك تطرقنا إلى كيفية تسيير المؤسسة لنظام الدفع الالكتروني الخاص ببطاقة نفطال كارد، وأيضا تعرفنا إلى كيفية المعالجة المحاسبية لجهاز نهائي الدفع الالكتروني وبطاقة التسيير وبطاقة نفطال كارد من لحظة شراء الأجهزة ومختلف المواد اللازمة لتصنيع البطاقات على مستوى المديرية العامة لمؤسسة نفطال ثم تحويلها للوحدات التجارية إلى لحظة بيعها للعملاء واستخدامها.

واستخلصنا أن نظام الدفع الالكتروني من الأنظمة المساعدة في تسيير وتسهيل عمل المؤسسة، مما يوفر الوقت والجهد ويسهل عملية الرقابة على مختلف العمليات الخاصة بالمبيعات لحظة بلحظة، إضافة إلى أنه يسهل عمل المحاسبين على مستوى مؤسسة نفطال، كما أنه يساهم في التقليل من تداول الأموال.

الـــخـــاتـــمـــــــة

إن المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية فرضت على المؤسسات مواكبة هذا التغيير لما له أهمية في اقتصاد الوقت والتكاليف وتوفير الأمن، ومن بين ما أفرزته هذه التكنولوجيا هي طريقة الدفع الالكتروني حيث اعتمدتها الكثير من المؤسسات المصرفية والاقتصادية، ومن خلال هذا البحث والذي حاول التعرف على التطبيق العملي لوسائل الدفع الالكتروني في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ومؤسسة نفطال بصفة خاصة، حيث بعد التطرق إلى تعريف وسائل الدفع التقليدية والحديثة والمتمثلة في وسائل الدفع الالكتروني، وأيضا تطرقنا للمعالجة المحاسبية الخاصة بتطبيق وسائل الدفع الالكتروني في المؤسسات بصفة عامة في الجزء النظري، بعد ذلك تم إسقاط المعارف النظرية وتم إجراء دراسة تطبيقية بمؤسسة نفطال وحدة بسكرة وتم التعرف على طرق وآليات تسيير أنظمة الدفع الالكتروني وكيفية المعالجة المحاسبية لها سواء على مستوى المديرية العامة أو على مستوى وحدة بسكرة، وخلال هذه الدراسة توصلنا على العديد من النتائج نذكر أهمها لكن قبل ندرس نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

أولا: اختبار الفرضيات

- أدى تطبيق مؤسسة نفطال لنظام الدفع الالكتروني إلى ربح الوقت والجهد الذي في قبل تطبيق هذا النظام، حيث سمحت هذه الأنظمة بتقليص العديد من المهام وكمية الأوراق وحجم النقود التي كانت تتداول سابقا وأصبحث حاليا الكترونية من خلال هذه الأنظمة، **وهذا يبين تحقق الفرضية الأولى** أي أن أنظمة الدفع الالكتروني ساعدت مؤسسة نفطال على ربح الوقت والجهد في تسيير أعمالها.

- نتيجة تسجيل كل العمليات المباعة ببطاقة نفطال كارد تستطيع المؤسسة مراقبة مبيعاتها بدقة لأن كل العمليات معالجة الكترونية بتاريخ العملية والكمية المباعة وحتى الوقت وهذا ما يزيد من كفاءة وسهولة مراقبة حجم المبيعات، ويبين ذلك تحقق الفرضية الثانية أي أن نظام الدفع الالكتروني بمؤسسة نفطال ساعدها في مراقبة مبيعات المؤسسة بدقة أكثر.

- في نهاية كل شهر يقدم مديري محطات الخدمات كشف (avoir035) والذي يستخرجه من جهاز نهائي الدفع الالكتروني باستخدام بطاقة التسيير ويقدم هذا الكشف حجم المبيعات المباعة عن طريق بطاقة نفطال كارد، وهذا ما يساعد المحاسب في القيام بمختلف العمليات المحاسبية بطريقة أسهل وملخصة في الكشف، حيث أن الطريقة السابقة كانت تعتمد على دفاتر الوقود والتي كانت تتطلب الجهد والوقت للتأكد من عددها والكميات المستهلكة بدقة، وبناء على ما سبق فقد **تحققت الفرضية الثالثة** أي أن مؤسسة نفطال تعتمد في معالجتها المحاسبية لمختلف عملياتها على البيانات التي تقدمها أنظمة الدفع

الالكتروني.

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلنا خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- التقدم التكنولوجي أدى إلى ظهور وسائل جديدة للاتصال والدفع .

- ظهور وسائل الدفع الالكتروني أدى إلى تبني بعض المؤسسات إلى استخدام هذه الطريقة لما توفره من امتيازات: نقص التكاليف، نقص الأخطاء، احتكار الزبائن.

- استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر لم تنافس وسائل الدفع التقليدية وذلك لغياب الثقافة التكنولوجية لدى الجمهور وتخوفه منها.

- الجرائم الالكترونية قد تعطل من مساحة استعمال وسائل الدفع الالكتروني.

- تسجيل جميع المعاملات التجارية الكترونيا.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقا من هذه النتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات وهي مكايلي :

- يجب أن تحضي هذه الطريقة بالقبول العام وذلك بتوفير هامش من الثقة والأمان وذلك بوضع قوانين وتشريعات تقوم بتنظيم نظام الدفع الالكتروني وقوانين عقابية صارمة تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع.

- ضرورة إنفاق مؤسسة نفطال على تطوير وسائل المعلومات والاتصال وذلك لتوسيع تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني في كل محطات الخدمات.

- القيام بحملات إعلامية حول بطاقات الدفع الالكتروني وإظهار المزايا التي توفرها لمستخدميها.

- يجب على مؤسسة نفطال تحفيز زبائنها والمتعاملين معها لاستخدام طريقة الدفع الالكتروني.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- أحمد عبد العليم العجمي، **نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

2- امجد حمدان الجهني ، **المسؤولية المدنية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الالكتروني**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

3- بخزاز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير الصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

4- بخيت جميل يسن جرجس ، **المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة (بطاقات الدفع الالكتروني)** المعهد المصرفي المصري، مصر،2001.

5- بيار إميل طوني ، **الشيك الكامل في الاجتهاد اللبناني**، منشورات الحلي الحقوقية، ج 01، بيروت، لبنان، 1999.

6- حجازي عبد الفتاح بيومي، **النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، 2002.

7- رضوان فايز نعيم، **بطاقات الدفع الالكتروني من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، مصر، 2009.

8- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

9- الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

10- عبد الحفيظ أمين ، **حماية بطاقة الدفع الالكتروني**، مطابع الشرطة، مصر،2007.

11- عبد الرحمان يسري احمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.

12- عطية عطية سالم، **بطاقات الدفع الالكتروني**، دار الفكر العربي، 1999.

13- فداء يحي أحمد الحمود ، **النظام القانوني لبطاقات الاعتماد**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

14- محمد عي القرى بن عيد، **بطاقات الاعتماد**، دار النهضة العربية، مصر، 2007.

15- محمد محمود المصري، **أحكام الشيك مدنيا و جبائيا**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

16- محمد مدحت عزمي، **المعاملات التجارية الالكترونية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009.

17- محمد منير الجنبهي، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي ، مصر،2005.

18- محمود عبد الراضي كيلاني، **النظام القانوني لبطاقات الوفاء والضمان**، دار النهضة العربية، مصر، 1998.

19- مصطفى كمال طه، علي البارودي ،**القانون التجاري**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.

20- نادر عبد العزيز الشافي، **المصارف والنقود الالكترونية**،المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006.

21- هدى شكري، **نظم الدفع الحديثة في السوق المصرفية** ،المعهد المصرفي المصري، مصر، 1999

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

22- Jacques bichote ، **la monnaie et le systèmes financier** –ellipses /édition marketing S،A-PARIS,1997.

24 - Sylvie Diatkine ، **Institutions et mécanisme monétaires** –Armand Colin-Paris, 1996

ثالثا: المذكرات والرسائل

25- براهيمي ياسين، **الاستعمال غير المشروع لبطاقة الدفع**، كلية الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

26- بن عمور أمينة ، **البطاقات الالكترونية للدفع والقرض والسحب**، رسالة ماجستير، قانون خاص كلية الحقوق، جامعة منتوري ،قسنطينة، الجزائر، 2004.

27- حميزي سيد أحمد ، **تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2002.

28- زواش زهير ، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**،رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011.

29- لوصيف عمار، **استراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة للجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية قسنطيينة، الجزائر، 2008.

30- هشام زرقان، **النظام القانوني لبطاقات الدفع الالكتروني**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

31- محمد الأمين بن عزة، جليلة زوهري، **واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية- ، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2011.

رابعا: القوانين والمراسيم

32- المادة 69 من أمر رقم 03،11 يتعلق **بالنقد والقرض** الجريدة الرسمية العدد52.

33- المادة 05 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 28،2018.

الـــمـــلاحـــق

Société Nationale de Commercialisation et de Distribution de Produits Pétroliers
NAFTAL SPA AU CAPITAL DE 15.650.000.000,00 DA R.C 99 B 9691
Route des Dunes Chéraga B.P. 73 (Wilaya d'Alger)

D Nº 042908

CDS 6 0 7

BON DE RECEPTION

FOURNISSEUR : NAFTAL BRANCHE COM CHERAGA - ALGER

Provenant de : NAFTAL DIST COM BISKRA

Chargé le : 16/09/2020 Arrivé le : 22/09/2020

Nom du Navire :

N° de la Cde : BTS 0963733 Date : 16/09/20

Réf. des documents du fournisseur :

Réf. des documents du transporteur :

Réf . des documents douaniers

Etabli par

Date de la Réception : 22/09/20

Code de la nature de l'opération : Importation = 72 ; Sce NAFTAL = 73 ; Achat local = 74 — [2]

Code de la méthode de transport : NAFTAL = 1 ; SNTR = 2 ; SNTF = 3 ; Fourn. = 4 ; Autre = 5

Code du Véhicule

Code du régime douanier : Droits pleins = 1 ; Sous douane = 2

Imputation code comptable | Centre de Frais | Origine | Compte Général

	PRODUITS DESIGNATION	Grade	code Produit	Cod U/M	EMBALLAGES Type	Nombre	Cod	Quantité	(le cas éch.) Vol. à 15 °	MONTANT	
1	TPE		01943	3			60	04	84 281,00	337 124,00	1
2	CARTE DE GESTION		16047	3			60	08	2123,00	17 024,00	2
3											3
4											4
5											5
6											6
7											7
8											8
9											9
10											10
11											11
12											12
13											13
14											14
15											15
16											16
17											17
18											18
19											19
20											20
									TVA		21
									TOTAL	354 148,00	22

DISTRICT. COM/BISKRA
M.Y ABDESSEMED
CHEF DE DEPARTEMENT COMMERCIALISATION

Observations . trois cent cinquante quatre mille cent quarante huit D.A

Marchandises Réceptionnées par

L'Entrée en stock effectuée par

Nom ..... Initiales .....

Date .....

Réservé à la Comptabilité

Unite Comptable: 807

Centre: 2607 SIEGE DISTRICT CLP BISKRA

Version 2.09 2

Code Carte: 60 Structure: 000 Période: 01/2020 Code Journal: V07 N°Bordereau: 012607K0607V07

Page	N°D'ENREGISTREMENT	COMPTES GENERAUX	LIBELLE COMPTES GENERAUX	COMPTES ANALYTIQUES OU CODES TIERS	A	DEBIT MONTANT	B	CREDIT MONTANT
K0607		**DISTRICT COM BISKRA**	**INTERNE**	**" Naftcom BLF TAC SEC 00"**				
2		5305	Caisse NAFTAL Card			73 075,00 DA		0,00 DA
2		41942	Naftal Card			0,00 DA		73 075,00 DA
			TOTAUX			73 075,00		73 075,00

OBSERVATION

	NOM	DATE	VISA
EMIS PAR	**NAFT- COM**	**12/09/2020**	
CONTROLER PAR			
APPROUVE PAR			

Code Carte: 10 Structure: 000 Période: 01/2020 Code Journal: V05 N°Bordereau: 012607N9155V05

Page	N°D'ENREGISTREMENT	COMPTES GENERAUX	LIBELLE COMPTES GENERAUX	COMPTES ANALYTIQUES OU CODES TIERS	A	DEBIT MONTANT	B	CREDIT MONTANT
N9155		**SH. DIRECTION MAINTENANCE BISK INTRA GROUPE AU COMPTANT "Naftcom BLF SEC 60"**						
2		41101	Clients au comptant			458 032,50 DA		0,00 DA
2		41942	Naftal Card			0,00 DA		450 000,00 DA
2		44505	Tva sur ventes autres produits			0,00 DA		1 282,50 DA
2		706930	Prestation Naftal Card	903001		0,00 DA		6 750,00 DA
			TOTAUX			458 032,50		458 032,50

OBSERVATION

	NOM	DATE	VISA
EMIS PAR	NAFT- COM	12/09/2020	
CONTROLER PAR			
APPROUVE PAR			

Annexe 1

Contrat Client Entreprise « Corporate »

Article 1 : Définitions :
1.1-« Carte » : désigne tout support physique doté d'une sérigraphie et qui porte un circuit intégré capable de mémoriser de façon sécurisée une série d'informations.
1.2-« Porteur ou titulaire » : désigne toute personne physique ou morale ayant souscrit un contrat porteur débouchant sur l'attribution d'une carte de paiement.
1.3-« Ticket » : désigne le ticket délivré automatiquement par l'équipement électronique, à l'issue de chaque opération effectuée par carte, comportant une série d'indications relative à la transaction.

Article 2 : objet du contrat
Le présent contrat a pour objet de définir les conditions de vente, utilisation et gestion de la carte de paiement électronique privative Naftal, qui permet à son titulaire de régler ses achats en produits pétroliers, produits d'entretien automobiles et services, au moyens de terminaux de paiement électroniques (TPE), installés au niveau du réseau de stations service Naftal.

Article 3 : Commande et Délivrance des cartes :
3 .1-Commande :
Toute commande de carte se fait par le client à travers son interface web dont « le compte d'accès » est créé au niveau de l'entité commerciale de rattachement et sécurisé par un Username (Nom Utilisateur)/ Password (Mot de passe).
La confection et le chargement de cartes sont conditionnés par le paiement des frais de fabrication et de chargement (Voir tableau des prix en annexe) qui se fait soit :

a. **Par débit du solde client :**

Le client a la possibilité d'autoriser le débit automatique de son « solde client » afin de payer les frais de fabrication des commandes validées ainsi que le chargement de ses cartes.

b. **Par chèque ou versement bancaire :**

Le client peut se présenter à l'entité commerciale de rattachement muni d'un chèque de banque ou d'un reçu de versement délivré par la banque pour confirmer son règlement.
3.2- Délivrance de la carte :
Les cartes à puces commandées, par le client, sont délivrées au niveau des entités commerciales Naftal de rattachement.

Article 4 : Code confidentiel
Chaque carte est protégée par un code PIN confidentiel ;
Le titulaire de carte doit prendre toutes les mesures propre à assurer la sécurité de sa carte et du code PIN ;
Le titulaire de la carte peut modifier le code PIN à tout moment
Aucune opération ne peut être effectuée sans la mise en œuvre du code confidentiel ;
Au bout de trois essais infructueux, le code PIN est bloqué (Voir le manuel d'utilisation annexé au présent contrat) ;
La composition et la validation du code PIN par le titulaire, au niveau du TPE, équivaut à une acceptation emportant reconnaissance du titulaire de l'opération effectuée au moyen de la carte ;

Article 5 : Utilisation:
La carte est utilisée pour le paiement des produits et services au moyen de TPE installés au niveau du réseau de stations-service Naftal.
Les TPE sont dotés d'une connexion GPRS permettant d'effectuer des transactions électroniques en mode on-line (temps réel) ;
En cas de rupture de la connexion, les TPE peuvent fonctionner en mode off-line (hors connexion) et le titulaire de cartes est autorisé à effectuer au maximum trois transactions.
Les montants enregistrés par les TPE sont portés au débit de la carte concernée.

Article 6 : Durée de validité et renouvellement de la carte
La carte a une durée de validité de trois (03) ans et l'échéance est notifiée un mois avant sur le compte « Gestionnaire de flotte » du client ; Le titulaire a la possibilité de renouveler sa carte moyennant paiement des frais de fabrication.

Article 7: Preuves des opérations de paiement
Les opérations effectuées au moyen de la carte sont enregistrées sur le serveur central Naftal.
Ces enregistrements constituent la preuve des opérations effectuées au moyen de cette carte.
Le titulaire de la carte reconnait une force probante au support informatique sur lequel sont enregistrées les données relatives aux opérations de paiement électronique.

Article 8 : Perte ou vol
En cas de perte ou de vol de la carte, le titulaire a la possibilité de faire une opposition sur son compte « Gestionnaire de flotte ».
Le titulaire peut commander une carte de remplacement sous condition de paiement des frais de fabrication.
Le solde restant sur la carte égarée ou volée sera récupéré sur le Compte du client par le biais de l'opération de déchargement.
Le montant des trois transactions effectuées en mode off-line sera déduit du montant déchargé de la carte égarée ou volée.
Le montant retenu, des trois transactions électroniques, effectuées en mode off-line, sera restitué au client si les dites transactions n'ont pas eu lieu.
Toute opération effectuée par le biais d'une carte perdue ou volée est à la charge de son titulaire jusqu'à son blocage.

Article 9 : Réclamations
Toute réclamation n'est recevable que sur présentation de justificatifs, et ce, dans un délai de sept (07) jours au maximum.
Les réclamations qui s'avèrent fondées donnent lieu au remboursement de tous les débits non justifiés, dans un délai de trois (03) mois à compter de la date de réception de la réclamation.

Article 10 : Résiliation du contrat
Naftal et le titulaire de carte peuvent, à tout moment, sans justificatif ni préavis, sous réserve du dénouement des opérations en cours, mettre fin au présent contrat.

Article 11 : Cessation de l'usage de la carte
Toute cessation de l'usage d'une carte à l'initiative de son titulaire doit être dument notifiée par écrit à Naftal.

Article 12 : Règlement des différends
12.1 Le titulaire de la carte s'engage à mettre hors de cause Naftal pour toute action, de quelque nature que ce soit, n'impliquant pas le système de paiement électronique.
12.2 Tout litige né de l'interprétation ou de l'exécution du présent contrat sera réglé à l'amiable, dans un délai de trente(30) jours.
A défaut, le litige sera soumis au tribunal compétent.

Article 13 : Entrée en vigueur
Le présent contrat entrera en vigueur après :

- sa signature par les deux parties ;
- notification par NAFTAL au Client.

(Le présent contrat est établi en deux (02) exemplaires originaux dont un sera remis au client)

Le Directeur de Naftal	Signature	Date

le client ou son représentant Précéder par la mention (lu et approuvé)	Signature	Date

Annexe 2

Branche Commercialisation
District Commercialisation .....

Formulaire de Demande de Cartes
NAFTALCARD Corporate
« Carte Numérotée »

Code Client :.....
Raison sociale :.....
Date :...../...../.....

N°	Identité du Porteur	Données à imprimer Numéro	Seuil Transactionnel	Seuil de la Carte
1	.....	.....	.....	.....
2	.....	.....	.....	.....
3	.....	.....	.....	.....
4	.....	.....	.....	.....
5	.....	.....	.....	.....
6	.....	.....	.....	.....
7	.....	.....	.....	.....
8	.....	.....	.....	.....
9	.....	.....	.....	.....
10	.....	.....	.....	.....
11	.....	.....	.....	.....
12	.....	.....	.....	.....
13	.....	.....	.....	.....
14	.....	.....	.....	.....
15	.....	.....	.....	.....
16	.....	.....	.....	.....
17	.....	.....	.....	.....
18	.....	.....	.....	.....
19	.....	.....	.....	.....
20	.....	.....	.....	.....

Zone réservée
au Département Commercial

Visa du Responsable Commercial

Nom & Prénom du demandeur

Signature

Annexe 3

Branche Commercialisation
District Commercialisation .....

Formulaire de Demande de Cartes
NAFTALCARD Corporate
« Carte Véhicule »

Code Client :.....
Raison sociale :.....
Date :...../...../.....

N°	Identité du Porteur	Données à imprimer Code véhicule & Matricule	Seuil Transactionnel	Seuil de la Carte
1	.....	.....	.....	.....
2	.....	.....	.....	.....
3	.....	.....	.....	.....
4	.....	.....	.....	.....
5	.....	.....	.....	.....
6	.....	.....	.....	.....
7	.....	.....	.....	.....
8	.....	.....	.....	.....
9	.....	.....	.....	.....
10	.....	.....	.....	.....
11	.....	.....	.....	.....
12	.....	.....	.....	.....
13	.....	.....	.....	.....
14	.....	.....	.....	.....
15	.....	.....	.....	.....
16	.....	.....	.....	.....
17	.....	.....	.....	.....
18	.....	.....	.....	.....
19	.....	.....	.....	.....
20	.....	.....	.....	.....

Zone réservée au Département Commercial

Nom & Prénom du demandeur

Visa du Responsable Commercial

Signature

Annexe 4

Branche Commercialisation
District Commercialisation .....

Formulaire de Demande de Cartes
NAFTALCARD Corporate
« Carte Nominative »

Code Client :.....
Raison sociale :.....
Date :...../...../.....

N°	Identité du Porteur	Données à imprimer	Seuil Transactionnel	Seuil de la Carte
1	.....	.....	.....	.....
2	.....	.....	.....	.....
3	.....	.....	.....	.....
4	.....	.....	.....	.....
5	.....	.....	.....	.....
6	.....	.....	.....	.....
7	.....	.....	.....	.....
8	.....	.....	.....	.....
9	.....	.....	.....	.....
10	.....	.....	.....	.....
11	.....	.....	.....	.....
12	.....	.....	.....	.....
13	.....	.....	.....	.....
14	.....	.....	.....	.....
15	.....	.....	.....	.....
16	.....	.....	.....	.....
17	.....	.....	.....	.....
18	.....	.....	.....	.....
19	.....	.....	.....	.....
20	.....	.....	.....	.....

Zone réservée au Département Commercial

Nom & Prénom du demandeur

Visa du Responsable Commercial

Signature

Annexe 5

DISTRICT
DEPT

ETAT DES RECHARGEMENTS ET CONSOMMATIONS NAFTAL CARD
ARRETE AU

N°	CODE VHL	MATRICULE	ID CARTE	MONTANT RECHARGEMENT	MONTANT CONSOMMATIONS	SOLDE	OBSERVATIONS
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							
8							
9							
10							
11							
12							
TOTAL AU				0,00	0,00	0,00	

ETAT DES ALIMENTATIIONS DU COMPTE CLIENT
ARRETE AU

N°	MONTANT D'ALIMENTATION	DATE D'ALIMENTATION	CODE DU CENTRE	MONTANT RECHARGEMENT	SOLDE	OBSERVATIONS
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7						
8						
9						
10						
11						
12						
TOTAL AU			0,00	0,00	0,00	

LE SOLDE GLOBALE (SOLDE CATRES + SOLDE COMPTES CLIENT) S'ELEVE

ETABLIE LE :

PAR

NOM/ PRENOM

FONCTION

SIGNATURE DU RESPONSABLE

Annexe 6

Décharge (Cartes Corporate Endommagées)

Je soussigné Madame /Monsieur :

Fonction :

Structure :

Déclare avoir reçu du client (préciser le nom / prénom) une carte corporate endommagée avec les caractéristiques suivantes :

Carte corporate endommagée
Type de carte : Solde : Code Pin : Carte N° : Date d'expiration :

Nom / Prénom : Le Client (Nom/Prénom)

Fonction :

Signature du responsable Signature du client

Société Nationale de commercialisation de Produits Pétroliers
Route des dûnes chéraga - ALGER - R.C. 99 B 9691

Q 0390959

BON DE TRANSFERT STOCK

N° de la commande

N° du 001

Livraison Partielle | Reliquat Annulé

Date envisagée livraison reliquat

Instructions particulières

MR GHAOUI

Nom du préposé

Date de l'opération JMA 02 02 90

Code de règlement — Comptant = 1, En Compte = 2 [ ]

Code de l'échéance — - 30 jours = 0, 30 jours = 1, 60 jours = 2, 90 jours = 3, + 90 jours = 4 [ ]

Code de livraison — NAFTAL = 1, Tiers = 2, Wagons = 3, Client = 4, Navire = 7, Pipe = 8, Attelage Mixte = 9 [ ]

Code de Véhicule

Code du regime douanier — Droits pleins = 1, Sous douane = 3 [ ]

N°	PRODUITS DESIGNATION	Grade	Code produit	U/M	EMBALLAGES Type	Nombre	Cod	Quantité Unités	Prix Unitaire	MONTANT
	carte de gestion		16067			01			2188,00	2188,00

Arrêté la présente facture à la somme de : Deux mille cent vingt huit dinars — TOTAL 2188,00

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	Initiales

Nom du chauffeur : BOUCETTA Yazid

Marchandises chargées conformes :

(signature du chauffeur)

Marchandises Reçues conformes et en Bon Etat :

Le 02/02/20 90

(signature du l'unité)

Réservé à la Comptabilité

Vérification : Codes..... Prix..... calculs .....

Correction [ ] Lignes N° | | | | | | | | |

B.T.S. N° .....

B.T.S. Retour N° .....

N° B.T.S. Rectifié .....

CONDITIONS GENERALES DE TRANSFERT

Les marchandises voyagent aux risques et périls du destinataire; toute réserve être devra faite au transporteur, seul réponsable vis a vis du réceptionnaire
Le chargement conforme des marchandises et dans les cas de retour leur déchargement tiennent lieu d'accusé de réception.
Les litiges de cession sont ceux arrêtés par l'Entreprise.
La mention " accusé de réception " doit être remplie dans tous les cas par les centres réceptionnaires ceci conditionne la comptabilisation du document.

Orig. Compt - 1 Compt. JC - 2 CDS Récept 3 CDS Expédit - 4 Compt - 5 Transport.

Imp NAFTAL